

**تعليل الحُكْمِ بتحوُّلِ المجال الوظيفيِّ لحُرُوفِ العَطْفِ في القرآن
الكرِيم**

Judgment justification for changing the functional
field of conjunctions in the Noble Qur'an

أ.م.د. ميثاق حسن عبد الواحد

Asst. Prof. Dr. Methaq Hassan Abdel Wahed

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Basra / College of Education for Human Sciences

E-mail: METHAQ.ALALI@UOBASRAH.EDU.IQ

الكلمات المفتاحية: علل، التَّحوُّل، المجال، الوظيفة، العطف.

Keywords: Causes, transformation, domain, function,
conjunction.



المخلص

يهدف البحث الموسوم بـ (تعليل الحُكم بتحوُّل المجال الوظيفي لُحروف العطف في القرآن الكريم) للكشف عن حقيقة الطبيعة الوظيفية التي تُؤدِّيها حُرُوفُ العطف في بعض السِّياقات القرآنية المباركة، التي حُكِمَ عليها بالتَّحوُّل في مجالاتها الوظيفية وقيَمها التعبيرية نتيجة التَّنابُ الحاصل بينها، وتبادل الأدوار الوظيفية؛ للإيفاء بالمقتضيات والخصائص المضمونية المنشودة، وهو ما يُنظر إليه على أنه من مظاهر التشكُّل التفاعلي المائل في النُّظم التَّواصلية المتفاوتة، والانتهاء إلى الوقوف على المُبررات السَّببية والقيَم التعليلية المُعوَّل عليها في تحقُّق ذلك الحُكم، والعمل على مناقشتها ومحاكمتها على نحوٍ موضوعي في ضوء ما تجوِّدُ به السِّياقات القرآنية المباركة.

Abstract

The research tagged with (The Illnesses of Judgment by the Transformation of the Functional Domain of Affections in the Noble Qur'an) aims to reveal the reality of the functional nature performed by conjunctions in some blessed Qur'anic contexts, which were judged to shift in their functional areas as a result of their functional interchangeability and interchangeability; To meet the requirements and the desired content characteristics, which is seen as one of the manifestations of the interactive formation present in the varying communicative systems, and to end with standing on the causal justifications and the explanatory values that are relied upon in the realization of this

And work on discussing and trying them in an objective manner in the light of what the blessed Qur'anic contexts provide.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه أجمعين سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله النبي الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين وصحبه الأخيار المنزهين المنتجبين.. وبعد:

فإن من الضرورة بمكان أن يُنظرَ إلى القرآن الكريم في ضوء سماته القدسيّة المُستمدّة من الجهة الخطابية العلية الفاعلة فيه، وأن يُعاملَ معه بلحاظ فرادته في التشكّل وفوقه البياني في التّذليل والتّجسيد والتّعبير وسُمّوه على ما دونه من النّظم التّواصلية الأخرى. فهو النّصّ الحكيم الواعي الذي لا يُدانيه نصّ، ولا يأتيه الباطل من كلّ الجهات.. ومن هنا يأتي هذا البحث الموسوم بـ (تعليّل الحُكم بتحوّل المجال الوظيفي لحروف العطف في القرآن الكريم) ليُلقي نظرة على ما يتمّ تداوله من فكرة تبادل الأدوار الوظيفية بين حروف العطف وتناوبها في لغة القرآن الكريم، من خلال البحث في أمثلة من المواضع القرآنية المباركة التي اشتملت على علاقة الاتباع النّسقي، وتوقّف عندها الدارسون قديماً ومحدثين ووجهوها على التحوّل في المجال الوظيفي بين عوامل العطف، وعدّ ذلك مظهراً من مظاهر حيوية اللغة القرآنية من خلال التّوسّع في استعمال الحروف العاطفة وتناوبها، معتمداً سبيل الاجتهاد في مُعابنة تلك المواضع معابنةً وصفيّة فاحصة، واستقراء التّوجيهات اللغوية والتّفسيرية؛ لاستخلاص القيم التّعليلية الفاعلة في التّوجيه ومُحاكمتها على نحوٍ موضوعي وفي ضوء ما يترشّح للنّظر، متّبعاً في ذلك أدوات الوصف والتّحليل والمناقشة، ومُحتكماً في القراءة والتّوجيه إلى المعطيات النّصية التي وجود بها الخطاب المقدّس في بُعديه الشكلي والمضموني، والانتهاء إلى تقديم النّتاج البحثي المُتحصّل ليكون قراءةً جديدةً لتلك المجالات الوظيفية في سياقاتها المباركة.

المبحث الأوّل: الآيات المباركة المقول بحُصول التحوّل فيها:

في خِصَمّ الجهود البشرية التي تهيأت لتلقّي الخطاب السّمائي المبارك، وسَعَتْ إلى الاستجابة له والتّفاعل معه من منطلقات اهتماماتها العقديّة واللغوية والتّفسيرية تكشّفت مجموعة من المواضع القرآنية المباركة التي اشتملت على تشكّل علاقة الاتباع النّسقي ضمن سياقاتها، حُمِلت على التحوّل في المجال الوظيفي للعناصر النّسقية المنتظمة فيها؛ بوصفه مسلكاً تأويلياً مقبولاً لتبرير ما بدا لتلك الجهود تشكّلاتٍ أسلوبيةً يتعسّر حملها على ظاهرها، وتفسير ما يقف وراءها من العلل والدواعي التي اقتضت تفعيل الأواصر التّركيبية والاستعانة بالصّلات البيئية الجامعة بين حروف العطف، وتوجيه ذلك كلّه على أنّه من مظاهر الحيوية والإبداع والتّفوق التّركيبي في النّص المقدّس. وفي ما يأتي أمثلة وافية من الآيات القرآنية التي حُمِلت العلاقة النّسقية فيها على التحوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. (الإنسان ٢٤)



وفيه وُجِّهَ المجال الوظيفي لحرف العطف (أو) المعبر عن معاني الشك والترجيح والإبهام وعدم الاشتراك بين المتعاطفين ^(١) على التحوُّل إلى المجال الوظيفي لشريكه في النسقية (الواو) الدال على معاني الجمع والاشتراك ^(٢) ، وتعليل ذلك بأن التقيُّد بالمجال الوظيفي المخصوص بـ(أو) في هذا السياق يوهِّمُ باحتمال تسلُّط عامل النهي على الإثم من دون الكفر، وهو ما لا يُريده الخطاب، ومن ثمَّ يكون في التحوُّل إلى مجال الجمع والاشتراك قيمةً تعبيريةً مقصودةً، مفادها دَفْعُ ذلك التَّوهُّم والاحتمال، والتأكيد على علاقة الملازمة والمُصاحبة بين الطَّرَفَيْن ^(٣) . فالحكمُ بالتحوُّل إلى المجال الوظيفي لحرف الجمع يُزيل التَّوهُّم واللبس عن معنى تقييد النهي عن الطاعة مفعولياً بمن اجتمع فيه الإثم والكفر ويُعدهما، ويُقرِّر تقيُّده بالذاتين المتعاطفتين معاً ^(٤) .

ومن المواضع التي تمثل بها حرف العطف (أو) وحمل على التحوُّل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ (النساء جزء من الآية ١٣٥) فقد أُخضِعَ انتظامُ عامل النسقية التَّرجيحيةً فيه للتأويل والحكم عليه بالتحوُّل إلى المجال الوظيفي لحرف الجمع والاشتراك أيضاً؛ احتكاماً إلى أصل الاستقراء اللغوي القاضي بوجود أفراد الضمير العائد على العطف ب(أو) في الآية الكريمة؛ قياساً على أنها في الأصل لأحد الشئيين أو الأشياء المتعاطفة ^(٥) . ومن المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧) وقد توقَّف الدارسون عند هذا الموضع كثيراً، مُستقرِّين واقعة التركيب، واصفين مُستواه المفهومي، فانتهاوا إلى التباين والاختلاف في شأن تشكُّل عامل النسقية التَّرجيحيةً فيه وما قد يُسبِّبه حمُّله على مجاله الوظيفي الخاص من الإضرار بالقيم المفهومية العلية للخطاب المقدَّس، وخلصوا إلى عدم الاتِّفاق على طبيعته الوظيفية التعبيرية، فمنهم من رأى أنَّ (أو) شغلت المجال الوظيفي لـ(الواو)؛ لأنَّ الاعتداد بظاهر معناها يُسيء إلى الذات العلية، ويتسبَّب إليها ما يتنافى وخصوصيتها الوجودية المنقرِّدة من معاني السهو والغلط والنسيان، مُعزِّزين رؤيتهم بقراءة من قرأ (ويزيدون) ^(٦) ، ومنهم من رأى أنَّها تُفيد معنى إبهام مضمون الخبر وتعميته على المخاطبين به، مع احتفاظ المتكلِّم المخاطب بالعلم التام والدراية المطلقة بكنهه وحقيقته ومؤداه ^(٧) ، وهناك من رأى أنَّ (أو) شغلت المجال الوظيفي لحرف الإضراب (بل) الأمر الذي أحدث تطبيقه على الشاهد القرآني نفسه انقساماً آخر بين من تشدَّد في رفضه ؛ لاقتضائه ما لا يجوز نسبته إلى الذات الرحيمة المُرسلة ^(٨) ، وبين من لم ير فيه ذلك الاقتضاء فازتضاه وأخذ به ^(٩) .

ومِمَّا يندرج ضمن المنظور البحثي قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه: ٤٤) الذي وُجِّهَ فيه عامل النسقية (أو) على الحُلُول في المجال الوظيفي لعامل النسقية (الواو)؛ بحُجَّة أنَّ ترابط التذكُّر والخشية وتلازمهما ، وعدم التنافي بينهما أتاح المجال لأنسياقهما على نحو الجمع والاشتراك ^(١٠) . وبالمسلك نفسه تمَّ التعامل مع تشكُّل حرف الترجيح في قوله

تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ (طه: ١١٣) فعدم التناهي بين التقوى والذكر وتلازمهما سوغ الجمع بينهما واشتراكهما بالعامل المتحول وظيفياً^(١١). ونظير لذلك ما أول به عامل النسقية الترجيحية في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَخْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (النساء: ١١٢) وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٨٢). وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (النساء: ١١٠) فقد حُكِمَ في هذه المواضع القرآنية المباركة بالتحول في المجال الوظيفي بين (أو) و(الواو)؛ لما ظنَّ من التماهي والتراؤف بين طرفي العلاقة النسقية المُجسِّدين في كلِّ موضع^(١٢). وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَلْمَلَقِيَّاتٍ ذِكْرًا . عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ (المُرسَلات: ٥-٦) الذي اتَّخَذَ فيه ما بدا للمتَّخِذِ من تساوي طرفي التبعية النسقية وتقاربهما المعنوي إلى حدِّ التراؤف والتماهي مسوغاً للحكم بتحول المجال الوظيفي ل(أو) نحو الجمع بين الطرفين واشتراكهما في الذكر^(١٣). وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّى بِرُكْنِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ (الذَّريَّات: ٣٩) فقد تحوَّل المجال الوظيفي ل(أو) من التَّرجيح والتَّرييد إلى الجمع والاشتراك؛ للتقارب الدلالي الشَّدِيد بين تُهْمَتِي السَّحَرِ والجَنُونِ اللَّتَيْنِ نُسِبَتَا إلى الكَلِيمِ (ع)^(١٤). ومثْلُ ذلك قولُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى . فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (النَّجْم: ٨-٩)، وقولُهُ سُبْحَانَهُ ﴿ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ ﴾ (الكَهْف: ١٩) وغيرها من الآيات الكريمة التي حُمِلت فيها وظيفة (أو) على.

وأما ما يتَّصَلُ بالمجال الوظيفي القرآني لحرف العطف (الواو) الدال على معنى إشراك التَّابِعِ في حُكْمِ المَتَّبِعِ، واشتراكهما فيه معاً على نحو الجمع والملازمة والتَّرابُطِ، فقد حُكِمَ على بعض موارده بالتحول وتبادل الأدوار الوظيفية؛ اعتماداً على مجموعة من القيم التعليلية المؤيدة لذلك الحكم، ((فالتَّابِتُ أَنْ ثَمَّةَ مَذْهَبًا نَحْوِيًّا يَرَى أَنَّ الْوَاوَ قَدْ تَخَرَّجَ عَنْ أَصْلِهَا، وَتُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى (أَوْ) فَلَا ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ ، وَأَنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى وَالْقَرَأَتَيْنِ الْمَخْتَلِفَتَيْنِ))^(١٥)، ومن تلك المواضع قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (النساء: ١٣٦) الذي تناوله العلماء والدارسون وذهبوا إلى أنَّ (الواو) لم تُؤدِّ المقتضى الوظيفي للمجال الخاصِّ بها، وإنما أفادت مقتضى التَّرجيح والتَّخْيِيرِ الوظيفي الخاصِّ ب(أو)؛ لأنَّ السِّبَاقَ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ حُكْمِ الْكُفْرِ الْمَشْرُوطِ بِهِ بِكُلِّ عُنْصُرٍ مِنْ عُنَاوِرِ الْمَصْفُوفَةِ النَّسَقِيَّةِ عَلَى جِهَةِ الْإِفْرَادِ وَالِاسْتِقْلَالِ لَا عَلَى جِهَةِ الْجَمْعِ وَالِاشْتِرَاكِ^(١٦). ونظيرُهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة: ٩٨) فقد وُجِّهَ على أنَّ الواو فيه بمعنى أو؛ فمعاداة أي من المذكورين تقتضي معاداتهم جميعاً، والكُفْرُ بِأَحَدِهَا كُفْرٌ بِهَا كُلِّهَا، وهو أمرٌ ثابتٌ في الاستعمال^(١٧). ومن موارد تشكُّل الواو المحكوم عليها بالتحول الوظيفي قوله



جَلَّ وَعلا: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأعراف: ١٠٠) فقد رأوا فيه أن الواو دلت على معنى التَّخْيِيرِ والتَّرْجِيحِ بين واحدٍ من الأمرين : الإهلاك بالإصابة أو الطَّبْعِ على القلوب ؛ لاستحالة التَّوَجِيهِ باشتراكهما واجتماعهما (١٨) . ووفقاً لهذا الرأي فإنَّ مضمون الخبر الحكائي يُشعرُ المخاطبين بأنَّ مقدار الجزاء المُستحقَّ على المخصوصين بفحوى الخطاب في منظور المشيئة الإلهية كان مقدراً له أن يكون بين الإصابة بالذُّنُوبِ والطَّبْعِ على القلوب، مع ضرورة الانتباه وعدم إغفال امتناع تلك المشيئة وعدم تحقُّقها، الأمر الذي يُوجب عدم تحقُّق كلا الأمرين على الأفراد والجمع وامتناع حصولهما. ومثلاً حُكْمَ بخلول الواو في المجال الوظيفي لـ(أو) حُكْمَ عليه أيضاً بالتحوُّل إلى المجال الوظيفي الخاص بحرف الترتيب والتعقيب (الفاء) في بعض النصوص المباركة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: ٢٧) فقد وُجِّهت الواو في (ولا نُكذِّبُ) على إفادة معنى التَّعْقِيبِ وهو المُقتضى الوظيفي للفاء ؛ بحجَّة عدم إمكانية الجمع بين معنى التَّعْهُدِ بعدم التَّكْذِيبِ بالآيات الربانية وما يترتَّبُ عليه من معنى الكينونة مع المؤمنين وبين معنى الرَّدِّ والرُّجُوعِ إلى الحياة الدنيا، وامتناع الحكم باشتراكهما في معنى التَّمَنِّيِ بـ(يا لَيْتَنَا)؛ وتعليل ذلك بأنَّ معنى التَّمَنِّيِ متعلِّقٌ بمعنى الرَّدِّ والرُّجُوعِ إلى الحياة الدنيا، وهو معنى مُستحيل التَّحْقُوقِ، من دون معنَيي التَّعْهُدِ بعدم التَّكْذِيبِ والكينونة مع المؤمنين، وهما من المعاني المُمكنة غير المُستحيلة، وقد تشكَّلا تابعين نَسَقَيْنِ على نحو التَّعْقِيبِ من معنى المتبوع المُقتضى طلبياً على نحو التَّمَنِّيِ، مترتِّبين عليه سببياً (١٩) .

ومن المواضع الأخرى المحكوم فيها على الواو بإفادة معنى الفاء قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (البقرة: ٣٥) والاحتجاج لذلك بتشكُّل الفاء في سياق قرآني آخر يتحد موضوعياً وسياق سورة البقرة هذا، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (الأعراف: ١٩) والتَّوَجِيهِ بأنَّ تأخُّر معنى الأكل التَّابِعِ عن معنى السَّكَنِ المتبوع زمانياً يُرَجِّحُ رؤية النِّبَاةِ الوظيفية التَّعْقِيبِيَّةِ ويُعزِّزها ويُقوِّبها (٢٠) . وعلى النقيض من ذلك تماماً هنالك نصوص انتظمت فيها فاء الترتيب والتعقيب وحُكْمَ عليها بالتحوُّل إلى المجال الوظيفي لـ(أو) حُكْمَ عليه، منها قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ (الأعراف: ٤) والاستدلال لذلك بأنَّ البأس أسبق وجودياً من الإهلاك، متقدِّم عليه (٢١) ، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى. فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٨) الذي وُجِّهت دلالة الفاء في (فتدلى) فيه على معنى الجمع والاشتراك المُقتضى الوظيفي للواو؛ بمُسوِّغ التَّرادِفِ والتَّمَاهِي الدَّلَالِي الشَّدِيدِ بين معنَيي الدَّنْوِ والتَّدَلَّى، وأنَّ العطف بين المترادفين هو من خصائص الواو (٢٢) ، والدَّهَابِ إلى أبعد من ذلك في ترسيخ حجِّية التحوُّل الوظيفي المُقرَّر والقول بأنَّ معنى

التدلي سابق لمعنى الذنوّ ومُسَبَّب له، وأنّ معنى الذنوّ تالٍ له وناتج عنه ^(٢٣). ((فدخل الفاء هنا ليس موجباً للافتراق، بل قد تكون الفاء بمعنى الواو. وإذا كان من المقرّر لدى النحاة أنّ عطف المرادف هو من خصائص الواو، ففي هذا دليلٌ على كون الفاء هنا بمعنى الواو)) ^(٢٤).

لم يكن المجال الوظيفي لعامل النسقيّة التعقيبيّة نفسه بمعزلٍ عن الحكم، بالتحوّل وتأدية المحمولات التعبيريّة لغيره من عناصر الاتباع النسقيّ، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ۗ﴾ (المؤمنون: ١٤) حُمِلَتْ وظيفة الفاء على تأدية معنى الإمهال والتراخي والتدرّج، وهو المقضى الوظيفي لعامل الترتيب مع المهلة والتراخي (ثم)؛ بعلّة تراخي المعطوفات والاستدلال بتشكّل عامل التراخي والإمهال في غيره من سياقات الوحدة الموضوعيّة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ (الحج: ٥)، وقوله جلّ وعلا ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِيَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا ۗ﴾ (غافر: ٦٧) فقد جُعِلَ مجيء (ثم) في هذين الموضوعين المباركين دليلاً وحجّةً للحكم بالتحوّل الوظيفي في سياق سورة المؤمنون المباركة والتوجيه به ^(٢٥). وبمثل ما وُجّه به مجال فاء التعقيب في سورة المؤمنون وُجّه به في سياق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (الحج: ٦٣) بحجّة تراخي معنى اخضرار الأرض وتأخره عن معنى إنزال الماء من السماء، وعدم اتّصال وقتيهما اتّصلاً مباشراً ^(٢٦). وعلى هذا النحو تمّ التّعامل مع المجال الوظيفي للفاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ (الأعلى: ٤-٥) فحُمِلَ على تأدية المقضى الوظيفي ل(ثم) المتمثّل بالمهلة والتراخي؛ تأسيساً على قراءةٍ مُّعجميّة تُوجّه دلالة (غُثَاءً أَحْوَى) على معنى الاسوداد من شدّة اليبس ^(٢٧)، وهو على وفق هذا المنظور اللغوي لا يعقّب إخراج المرعى (النبت) من الأرض، ولا يتّصل به اتّصلاً مباشراً، بل يقتضي مرور مُدّة من الزّمن ^(٢٨)، وتعزيد ذلك بما تمثّل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زُرْعًا ۗ﴾ (الزّمر: ٢١) فلمجيء العطف بالفاء التعقيبيّة أولاً مزبّته وخصوصيته في جعل معنى جريان الماء في الينابيع والأودية تابعاً نسقيّاً متّصلاً اتّصلاً مباشراً بمتبوعه معنى إنزال الماء من السماء تالياً له على نحو الترتيب والتّعقيب ^(٢٩).

أمّا ما يتعلّق بالمجال الوظيفي لعامل الترتيب والتراخي (ثم) فقد خضع هو الآخر لما خضعت له العوامل الأخرى المشاركة له في الإطار الوظيفي العام، من الحكم بالتحوّل في العديد من المواضع القرآنيّة المباركة، من جملتها قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزّمر: ٦) ومفاد الحكم أنّ (ثم) أفادت الجمع والاشتراك بين معنيي الخلق من نفس واحدة



وجعل زوجها منها؛ لترتيب الإخبار والمنزلة وليس الحكم بأسبعية الوجود، ولم تُعد الإمهال والتراخي (٣٠)؛ احتجاجاً بورود عامل الجمع والاشتراك الواو في سياق الوحدة الموضوعية في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۗ﴾ (الأعراف: ١٨٩) و ((لَمَّا كَانَ خَلْقُ بَنِي آدَمَ مَتَّخِرًا فِي الْوَاقِعِ عَنِ خَلْقِ زَوْجَتِهِ (كَذَا) (٣١) حَوَاءَ، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ (ثُمَّ) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْوَائِي، وَالْأَثْبُتُ التَّرْتِيبُ)) (٣٢) ﴿وَإِنْ اسْتَغْفَرُوا رَبَّكُمْ نَبَأَ تَابُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (هُود: ٣) المحكوم فيه بعطف التوبة على الاستغفار على سبيل الجمع والاشتراك والملازمة؛ بحجة ترادفهما وتمائلهما وتقاربهما دلاليًا (٣٣).

المبحث الثاني: علل التحوُّل الوظيفي ومناقشتها:

بعد أن استطلعنا مجموعة من الآيات القرآنية المباركة التي اشتملت سياقاتها على تشكُّل علاقة الاتباع النسقي المحكوم على عواملها بتبادل الأدوار والتحوُّل في المجالات الوظيفية، وألقينا نظرة تحليلية على الخصائص النصية الشكلية والمضمونية التي اتسمت بها تلك السياقات، واتخذها العلماء والدارسون خطأ للشروع في التوجيه بالتحوُّل الوظيفي والحكم به، مُعزِّزين رؤاهم وتوجيهاتهم بمجموعة من المؤجِّهات التي رأوا فيها قِيمًا تعليلية مناسبة في الاحتجاج لتلك الأحكام والتوجيهات وتسويقها وإكسابها صفة الإقناع والمقبولية. وفي هذا الفصل من الدراسة سنعمد إلى تشخيص تلك القيم التعليلية على نحو دقيق ومفصل، والقيام بمحاورتها ومناقشتها ومحاكمتها محاكمة موضوعية على وفق إجراءات الوصف والتحليل والنقد والتقويم، ووصولاً إلى تقديم قراءات توجيهية شكلية ومضمونية شديدة القرب من الواقع النصي المعبر عنه، مُنسجمة مع طبيعته القدسية وغاياته التواصلية السامية. والعلل التي استند إليها في التوجيه بالتحوُّل الوظيفي في المواضع القرآنية المباركة السابقة هي:

أولاً / الترادف والتقارب الدلالي: وقد تجسدت هذه القيمة التعليلية في العديد من قراءات التحوُّل الوظيفي السابقة، كانت القيمة السببية الأوضح في التوجيه والاحتجاج والتسويق، فوجَّه على وفقها في مورد تحوُّل (أو) وظيفياً وانتقالها إلى مجال الجمع والإشراك في الحكم في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤) بحجة ما بين الإثم والكفر من التقارب الدلالي الذي يقتضي أن يجتمعا ويتشاركا في حكم التقييد المفعولي من فعل الإطاعة المنهي عنه (٣٤). وهذا المنظور يدفعنا للتساؤل عن ماهية التقارب الدلالي المزعوم أولاً، وعن ماهية القيمة التعبيرية المتحققة في العطف على الجمع والاشتراك ومدى أفضليتها عن قيمة الترحيح والترديد ثانياً. ويبدو أن منطلق الحكم بالتقارب الدلالي متأًت من كون معنيي الإثم والكفر ينتميان إلى حقل الدلالات السلبية على وفق الرؤية الدينية العقديَّة، واتصالهما اتصال الجزء بالكل؛ فالكفر جزء من الإثم، والكفور آثم لا محالة، وبخلافه فلا سبيل للحكم بتقاربهما لغوياً معجمياً؛ وربُّما لأجل ذلك لم

يُحكم باجتماع المعنيين واشتراكهما في ذاتٍ واحدةٍ، ففي الكفور مبالغةً في الكفر تختلف عمّا في الأثم من الإثم وتُغايرها؛ لذلك جُسد النّعاير، وحسُن العطف، وقُرّر تقييدُ معنى النهي عن الطاعة بالذاتين المنفصلتين على سبيل الجمع والاشترك والملازمة^(٣٥). وهذا يعني أنّ تشكّل عامل التّرجيح (أو) في سياق الآية المباركة من دون عامل الجمع (الواو) يؤشّر التّمييز والتّفريق بين المعنيين ويُقرّر عدم اجتماعهما في ذاتٍ واحدة، ويُقرّر في الوقت نفسه معاني الجمع والاشترك والتّلازم والتّرابط بينهما في جهة التّقييد من معنى النهي عن الإطاعة، الأمر الذي يمنحُه (أو) خصوصيّة الوظيفة في هذا السّياق، ويكسبُه مزيّة التّعبيرية قياساً بالواو.

وأما ما يتعلّق بماهيّة القيمة النّسقيّة الجمعيّة الإشاركيّة المحمول عليها فلا أرى ما يجعلها في موقع الرّجاحة والأفضليّة قياساً بقيمة التّرجيح والتّرديد؛ لأنّ ما بين (أثماً) و(كفوراً) من التّمايز والتّفاوت اللغوي والبنائي يوجبُ عدم المساواة بينهما في القيمة الدلاليّة، وربّما يكون في التّوجيه بتساويهما على نحو الجمع والاشترك في إطار العلاقة التّبعيّة تجنّباً على الغايات الرّبانيّة المقصودة، فتقيّد النهي عن الإطاعة بكلّ واحدٍ من (أثماً) و(كفوراً) على جهة الأفراد والاستقلاليّة يُنتجُ قيمةً مفهوميّة أبلغ ممّا هو عليه مع الجمع والاشترك؛ لاقتضاء العطف على الأفراد تكرار الفعل المنهيّ عنه أولاً، وللطبيعة التّركيبية المخصوصة التي اقتضت أن يأتي معنى الإثم متبوعاً ومعنى الكفور تابعاً، وما تستوجبُه من عدم إمكانيّة تبادل الأدوار بينهما بخلاف العطف على الجمع والاشترك الذي تُوحى خصائصه التّعبيرية بإمكانيّة التّبادل والتّناوب في المواقع بين التّابعيّة والمتبوعيّة ثانياً، ناهيك عمّا بين الطّرفين من الفروق الدلاليّة اللغويّة والصّياغيّة التي جسّد شبه الجملة (منهم) ملحظاً إيماً إليها؛ لئسهم في إزالة اللبس ودفع احتمال المُصاحبة والمُشاركة، وما يُلقيناه من الظلال الإيحائيّة المُصاحبة للأداء التي تحكي انفتاح جهة الفيد المفعولي من فعل الإطاعة المنهيّ عنه على غير ما ذُكر من العناصر، ليكون دور المُتلقي فاعلاً في شمول عناصر تقييدية أُخرى محكومٍ عليها عقلاً بعدم الإطاعة، وما ينتجُ عن ذلك من حصّه وتحفيزه على إيلاء كلّ عنصرٍ تقييديّ العناية الخاصّة المطلوبة؛ لئتملئ بمضمون النهي عن إطاعته القلوب، وتستشعر عظيم شرويه وخُطورته العقول، وتتجافى عن التّلبس بسوء صفته النفوس، وهو ما لا سبيلَ لتحقّقه مع المجال الوظيفيّ المحكوم بالتّحوّل إليه. وهكذا يكون انصراف حكم النهي عن الإطاعة إلى كلّ واحدٍ من (أثماً) و(كفوراً) وغيرهما على سبيل الأفراد والاستقلال والتّنوع والتّقسيم، لا على سبيل الجمع والاشترك والمُصاحبة.

من مسالك التّوجيه بالتّحوّل في المجال الوظيفي بناءً على علّة التّرادف والتّقارب الدلالي ما وُجّه به عطفُ الخشية على التّدكّر في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه: ٤٤)، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ (طه: ١١٣) فقد فُورب معنياً التّدكّر والخشية



على التماهي والتراؤف وعدم المنافاة بينهما دلاليًا، وكذلك فُعل مع معنَي التَّقوى وإحداث الذِّكر بمعنى العِظة والعِبرة، ووُظف ناتج المقاربة قيمةً سببيَّةً تعليليَّةً لتوجيه عامل النسقيَّة التَّرجيحيَّة على التَّحوُّل إلى المجال الوظيفي لعامل الجمع والاشترك والتَّرابُط (٣٦).

إنَّ الواقع اللغوي المعجمي لعناصر العلاقتين التَّبَعِيَّتَيْن لا يَنهض دليلًا قاطعًا على القول بالتَّراؤف بين كلِّ رَوحَيْن منها (٣٧)، ومع أنَّ التَّنْكَر قَرِيبٌ مِنَ الخَشْيَةِ، والتَّقوى قَرِيبٌ مِنَ الاتِّعَاطِ إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ أُمُورًا لَا بُدَّ مِنَ التَّوَقُّفِ عِنْدَهَا، وَهِيَ أَنَّ الخَشْيَةَ وَالتَّنْكَرَ وَإِنْ اتَّحَدَا فِي الفَاعِلِ المَرْجُوعِ مِنْهُ إِحْدَاثُهُمَا إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَتَّصِلَانِ اتِّصَالًا مَبْشَرًا، وَلَا يُلَازِمُ كُلُّ مِنْهُمَا الأُخْرَى فِي ظَرْفِهِ الزَّمَانِيِّ الخَاصِّ، فَالتَّنْكَرُ هُوَ المُقْتَضَى الرَّجَائِي الأَوَّلُ والأَهَمُّ والأوَّلَى حُصُولُهُ مِنَ المَخْصُوصِ بِالخَطَابِ؛ وَلأَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ مَتَّبِعًا سَبِيلًا للخَشْيَةِ وَمَرَحَلَةً مُمَهِّدَةً سَابِقَةً لَهَا، فِي حِينَ جَاءَت الخَشْيَةُ تَالِيَةً لَهُ مُرَجَّحَةً بَعْدَهُ، لِتَكُونَ مَرْتَبَةً رَجَائِيَّةً أَدْنَى مِنْهُ. فَالرَّجَاءُ الأَهَمُّ مِنَ وِرَاءِ الدَّعْوَةِ إِلَى الإِيمَانِ فِي المَنْظُورِ الإِلَهِيِّ هُوَ التَّنْكَرُ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ التَّجْسِيدُ الأَعْلَى لِمَعَانِي الإِيمَانِ وَالاِنْتِقَادِ وَالتَّطَاعَةِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ رَجَاءُ التَّنْكَرِ مِنَ المَدْعُوعِ يُصَارُ إِلَى الرَّجَاءِ الأَقْلَ مَرْتَبَةً، وَهُوَ الخَشْيَةُ عَلَى نَحْوِ التَّرْيِيدِ وَالتَّرْجِيحِ. وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مِنَ تَلَازِمٍ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ تَلَازِمٌ لِفِظِيٍّ افْتِرَاضِيٍّ يَنْحَصِرُ وَجُودُهُ فِي إِطَارِ بِنْيَةِ النِّصِّ الخَبْرِيِّ الحِكَايِيِّ، لَا يَرْقَى إِلَى مَقْدَارِ التَّلَازِمِ المُقْتَضَى بِعَامِلِ الجَمْعِ وَالاِشْتِرَاكِ المُدَّعَى بِهِ تَوْجِيهِيًّا. فَالِاتِّصَالُ المُدَّعَى بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مُحْكَمٌ بِإِطَارِ التَّرْكِيبِ الرَّجَائِيِّ المُجَسَّدِ فِيهِ، وَلِكُنْهُ فِي الحَقِيقَةِ مُحْكَمٌ بِعِلَاقَةِ التَّرْجِيحِ وَالتَّرْيِيدِ وَالتَّخْيِيرِ وَالاِحْتِمَالِ فِي مَا يُرْجَى حُصُولُهُ مِنَ رَمَزِ الكُفْرِ وَالتَّطْغْيَانِ فِرْعَوْنَ.

أَمَّا مَا يَتَّصِلُ بِطَبِيعَةِ العِلَاقَةِ بَيْنَ رَجَاءِ التَّقوى وَرَجَاءِ إِحْدَاثِ الذِّكْرِ فَإِنَّ مَسَلَكَهُ الحِجَابِيَّ أَشَدَّ تَعَسُّرًا؛ لِعَدَمِ اتِّحَادِهِمَا فِي الفَاعِلِ المَرْجُوعِ مِنْهُ الفِعْلِ، فَضْلًا عَنِ عَدَمِ اتِّصَالِ زَمَانِيَّتِهِمَا عَلَى نَحْوِ المَبْشَرَةِ، زِيَادَةً عَلَى مَا تَوَدِّي إِلَيْهِ قِيمُ الأَسْبَقِيَّةِ فِي الذِّكْرِ وَخُصُوصِيَّةِ الرُّتْبَةِ المَوْقِعِيَّةِ مِنَ جِهَةِ التَّابِعِيَّةِ وَالمَتَّبَعِيَّةِ مِنْ مَعَانِي أَهْمِيَّةِ المَتَّبَعِ وَأَفْضَلِيَّتِهِ وَمُدْخَلِيَّتِهِ الفَاعِلَةِ فِي تَحْقِيقِ الرِّغْبَاتِ الرَّجَائِيَّةِ السَّامِيَّةِ قِيَاسًا بِالتَّابِعِ. فَقِيَمَةُ الِاتِّصَالِ وَالتَّلَازِمِ بَيْنَ (زَيْدٍ) وَ(عَمْرُو) فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: (حَضَرَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) لَا تَتَأْتَى فِي القِرَاءَةِ التَّوْجِيهِيَّةِ المُحْكَمِ بِهَا؛ فَجَوَازُ تَقْدِيمِ الأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي وَتَبَادُلِهِمَا المَوَاقِعَ أَمْرٌ مُمْكِنٌ فِي مِثَالِنَا الِافْتِرَاضِيِّ، لِكُنْهُ مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلعِلَاقَةِ التَّبَعِيَّةِ المُؤْطَرَّةِ بِمَعْنَى الرَّجَاءِ بَيْنَ التَّنْكَرِ وَالخَشْيَةِ مِنْ جِهَةِ وَبَيْنَ التَّقوى وَإِحْدَاثِ الذِّكْرِ مِنْ جِهَةِ ثَانِيَةٍ عَلَى وُفُقِ البَصِيرَةِ الخَطَابِيَّةِ العَلِيَّةِ وَمَقْتَضِيَّاتِهَا التَّعْبِيرِيَّةِ السَّامِيَّةِ شِكْلًا وَمُضْمُونًا.

وَمِنَ المَوَارِدِ الأُخْرَى الَّتِي اتُّخِذَ فِيهَا مَلْحَظُ التَّقَارُبِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ المَتْعَاطِفِينَ ب(أَوْ) عِلَّةً لِلحُكْمِ بِتَحْوُلِهِ وَظُفْيَا إِلَى مَجَالِ الجَمْعِ وَالاِشْتِرَاكِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ

إِثْمًا ﴿البقرة: ١٨٢﴾ وبعد أن ساغ لهم القول بالترادف والتقارب بين (جَنَفًا) و(إِثْمًا) انصرفوا إلى ترسيخ ذلك الحكم بالقياس على ما تقرّر لديهم من الأحكام النَّاصَةِ على أن عطف الشيء على مرادفه من خصائص عامل الجمع (الواو) ^(٣٨) ، والاستدلال لذلك كَلِّه بما أمكنهم من النُّصوص المباركة التي اشتملت على العطف بالواو بين معنيين وجَّهوهما هما الآخِرانِ على المرادفة والمماثلة؛ بناءً على زعمهم وافتراضاتهم المجانبية لحقائق الواقع اللفظي في النِّظام التَّوَالُصِيّ ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ (يوسف: ٨٦) ، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: ٤٨) ^(٣٩) ، والحقُّ أن كلَّ ما اخْتَذُوهُ واسْتَدْنُوا إليه وأَسَّسُوا عليه لا يَصْمُدُ في وجه التَّحْلِيلِ والِدِّرَاسَةِ، فالترادف بين الجَنَفِ والإِثْمِ من جهة، وبين البَثِّ والحُزْنِ من جهة ثانية، وبين الشِّرْعَةِ والمنهاج من جهة ثالثة زَعَمَ مجانِبٌ للصَّواب لا دليلَ منطقيًّا عليه، والقراءات اللغوية المعجمية خير دليل على ذلك ^(٤٠)، وبإثباته ينتفي معه ما استنبطوه من استعمالاتهم-مع إمكان مناقشته وردّه- من أن الواو تختصُّ بالعطف بين المترادفات. وإن كان هناك من وجهٍ للاتِّفاقِ أو الاشتراكِ الدلاليِّ بين الأزواج النَّسَقِيَّةِ في الآيات المباركة السابقة فإنَّه يبقى محصوراً في مساحة ضئيلةٍ جدًّا، وإن أردنا أن نساير الرُّؤْيَ ونتحدَّى حقائق الواقع النَّصِيّ ونقول إنَّ مساحة الاختلاف والافتراق بين تلك الأزواج المتعاطفة ستكون هي الضَّئيلة فإننا سنحكم عندئذٍ بأنَّها ملاحظٌ دقيقةٌ ومؤشِّراتٌ لطيفةٌ تنفي عن كلِّ عُنصرٍ منها التَّمَاثُلَ التَّامَّ والاتِّفاقَ الكليَّ في مؤداه مع العنصر الآخر المُشَارِكِ له في تشكيل العلاقة التَّبَعِيَّةِ، الأمر الذي يُضَعِّفُ رؤية التَّحْوُلِ في المجال الوظيفي المحكوم بها ويُعَيِّدُها.

كذلك تمثَّلَ مستوى القراءة التَّعْلِيلِيَّةِ المُسْتَدِّ إلى التَّرَادِفِ والتَّقَارُبِ الدلاليِّ في الحُكْمِ على العلاقة التَّبَعِيَّةِ بالتَّحْوُلِ الوظيفيِّ وإفادَةِ معاني الجمع والاشتراك والملازمة في قوله تعالى: ﴿فَالْمُنْفِيَاتِ ذِكْرًا. عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ (المُرْسَلَات: ٥-٦) بِجُجَّةِ أَنَّ التَّقَارُبَ بَيْنَ العُذْرِ والنُّذْرِ سَوَّغَ انْسِيَاقَهُمَا بـ(أو) على الجمع والاشتراك ^(٤١).

الواقع اللغوي المعجمي لا يؤيِّدُ فكرة المُماهاة والتَّرَادِفِ بَيْنَ العُذْرِ والنُّذْرِ مُطْلَقًا ^(٤٢)، وأنَّ اشتراك (عُذْرًا) و(نُذْرًا) في وظيفة المفعوليَّة السَّبَبِيَّةِ من معنى إلقاء الذِّكْرِ الموحى به لا يقطع بأيِّ حالٍ من الأحوال بترابطهما، ولا يُبَيِّرُ تِلْزَمَهُمَا في الحكم واجتماعهما فيه، بل على العكس من ذلك فإنَّ الواقع النَّصِيّ المائل يُوَشِّرُ عدم التَّساوي بين المتعاطفين في نسبة الإيفاء بمقتضيات الحكم الفاعل في تناسقهما ، فمجيء المعطوف عليه في مرتبة المتبوعية المتقدِّمة قياساً على مرتبة التَّابَعِيَّةِ التي جاء فيها التَّابِعُ دليلٌ واضحٌ على أهميَّته ومدخليَّته في أداء الوظيفة اللغوية المنوطة به، وعلامة على كونه الأهمَّ بالنسبة لدائرة الأثر التعبيري المقتضى، والأولى بحكم المفعول لأجله من إلقاء الذِّكْرِ وخصوصية ارتباطه به على نحو التعليق الشكلي والتعليل المضموني، الأمر الذي



يجعل دوره في تجسيد الخصائص التعبيرية المنشودة مُميّزًا قياساً بالتّابع، وينفي عنهما التّساوي في القيمة الوظيفية في كَفَتِي ميزان العلاقة التّبعيّة التّرجيحية التّخييرية التّرديدية. وإذا كان هناك تساوي بينهما فإنّه مقصودٌ على أهليّة كلٍّ منهما في النّهوض بوظيفة المفعوليّة السّببية من إلقاء الذكر على نحو الأفراد والاستقلاليّة، من دون أن يجتمع معه الآخر أو يشاركه في تأدية متطلّباتها، مع ملاحظة أنّ دور التابع في ذلك يأتي في المرتبة الثانية؛ كونه القيمة السّببية الأقلّ أهميّة تبعاً للغرض المضموني المنشود. إنّ هذا المنظور التّحليلي يُفند مقولة التّقارب والتّرادف بين العُذر والنّذر إلّا إن كان مُرادهم بذلك مُنصرفاً إلى اشتراكهما في القيمة الوظيفية (المفعول لأجله) ومقتضاها الدلالي المتمثل بعلة الإلقاء وسببه وهذا ما ثبتّ ضَعْفُهُ وبُطلانُهُ فيما تقدّم، وبناءً على ذلك تكون (أو) على معناها وفي بابها في إفادة معاني التّرجيح والتّخيير والتّرديد.

لم تكن قيمة التّعليل بالتّرادف منحصرة في السّياقات النّسقيّة الموجهة على التّحوُّل من التّرجيح والتّرديد إلى الجمع والاشتراك، بل تُوسّع في الاحتجاج بها على التّحوُّل في المجالات الوظيفية النّسقيّة الأخرى، ومن ذلك التّحوُّل من مجال التّرتيب مع التّعقيب إلى مجال الجمع والاشتراك والتّرابط في سياق قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَدْنَا فَنَدَلَىٰ. فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (النّجم: ٨-٩)، فجعلوا التّرادف والتّقارب بين الدنوّ والتّدلّي سبباً لتحوُّل وظيفة فاء التّعقيب والمباشرة إلى مجال الجمع والاشتراك الخاصّ بالواو، متدرّعين بما قرّ لديهم من الأحكام المستقاة من الاستعمالات العربيّة من قبيل أنّ عطف المترادفين من خصائص الواو (٤٣). ومن الغرابة أن يذهب بعض العلماء والدّارسين إلى ترسيخ رؤية التّحوُّل في هذه الآية المباركة مُحاولين تعزيزها بخصائص شكلية تستند إلى الرّتبة والأسبقية الواجبة في ذكر طرفي العلاقة التّبعيّة، موجّهين بأنّ التّدلّي بمعنى النزول سببٌ للدنوّ سابقٌ له، والدنوّ نتيجةٌ تاليةٌ لاحقة (٤٤)، وهنا نتساءل من أين استقى أولئك العلم بترانبيّة الحوادث الواقعة في الإسراء والمعراج؟ هل رافقوا مَنْ أُسري به (ص)؟ أم أنّ لديهم مخطّطاً يوضّح التّراتبيّة الزّمنية لتلك الحوادث المصاحبة؟ وعلى فرض القبول بالتّغيّر الرّتبي المُدعى ومسايرته فما المانع من إبقاء العلاقة التّبعيّة على مزية مجالها الوظيفي في التّرتيب والتّعقيب (تدلّي فدنا)؟ وما مقدار القيمة الحجاجية لرؤية التّحوُّل نحو مُطلق الجمع والاشتراك (تدلّي ودنا)؟ ولا شكّ في أنّ محاولة الإجابة عن ذلك كلّهُ ستكشفُ ضَعْفَهُ ومُجانبته الحقّ والصّواب. فالبناءً على التّرادف المزعوم سوّغ لهم الحكم بالتّحوُّل من التّعقيب إلى الجمع والاشتراك، ولسنا نرى للتّرادف بين اللفظتين من وجودٍ في المعاجم العربيّة، ورُبّما أرادوا به اشتراكهما في البنية التركيبية النّصيّة الحاضنة لهما، توهماً منهم أنّ ذلك نوعٌ من التّرادف والتّماتل، وهذا إنّ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على أنّ كلّ معنيين منسبكين بعلاقة نسقيّة محكومٌ عليهما بالتّرادف؛ انطلاقاً من اشتراكهما في تأدية الوظيفة اللغويّة للمركّب النّسقي الحاضن لهما، فاشتراكُ (آثماً وكفوراً) في تأدية

وظيفة المفعول به من فعل الإطاعة المنهي عنه في سورة الإنسان/ الآية: ٢٤ نُظِرَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ تَرَادُفٌ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا سَوْغُ التَّحَوُّلِ الوظيفي في إطاره النَّصِي وَأَدَّى إِلَيْهِ.

وكذلك الأمر بين زَوْجِي العلاقة التَّبَعِيَّة (التَّذَكُرُ والخَشْيَةُ) و (التَّقْوَى وإِحَادَاتِ الذِّكْرِ) في آيَتِي سورة طه المَبَارَكَةِ السَّابِقَتَيْنِ ، فاشترك كلٌّ زَوْجٍ في وظيفة الإسناد الخبري في جملة النَّاسِخِ الحرفيِّ الدَّالِّ على التَّرَجِّيِّ تَرَادُفٌ أَيْضاً بَرَّرَ الحُكْمَ بالتَّحَوُّلِ في المجال الوظيفي للعامل النَّاسِخِ بينهما في كلِّ سياق، والملحظُ نفسُهُ يجري على السِّيَاقَاتِ الأخرى التي تقدَّمت معالجتها في هذا المبحث، فهُم يجعلون اشتراك طرفي العلاقة التَّبَعِيَّةِ التَّرَجِيحِيَّةِ سبباً في التَّوْجِيهِ بتَرَادُفِهِمَا وتَقَارُفِهِمَا الدَّلَالِيِّ، ويتَّخِذون ذلك منطلقاً للحُكْمِ بالتَّحَوُّلِ في المجال الوظيفي. والحقُّ أنَّ هذا يُخْرِجُ الوظائف اللغوية جميعها عن القيم والخصائص التعبيرية الموضوعية بإزائها؛ لأنَّه يقتضي التَّعَامُلَ مع العلاقات التَّبَعِيَّةِ النَّسَبِيَّةِ المتعدِّدة في المستويات التَّوَالُفِيَّةِ المتفاوتة على وُفُقِ هذا المنظور، وهو مَسَلِّكٌ يفتقر إلى الدِّقَّةِ والصِّدْقِ والإقْنَاعِ.

ومن العلاقات التَّبَعِيَّةِ المحكوم بالتَّحَوُّلِ فيها من مجال التَّرتيب مع التَّراخي إلى مجال الجمع والاشتراك على وُفُقِ عِلَّةِ التَّرادُفِ والتَّقَارُبِ الدَّلَالِيِّ ما تمثَّلت بسياق قوله تعالى: ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ (هود: ٣) والواضح أنَّ التَّرادُفِ المقصود هنا هو نفسُهُ التَّرادُفِ الذي وجدناه في الأمثلة السَّابِقَةِ المُؤَسَّسِ على الخصائص التَّرَكِيبِيَّةِ المتجسِّدة، فما بين صيغَتِي الأمر الطَّلِبِيَّيْنِ (الاستغفار والتَّوْبَةُ) من التَّرابُطِ والمواشجة في إطار البِنْيَةِ النَّصِيَّةِ الحاضِنَةِ لهما وحُلُولُهُمَا في كَفْتِي العلاقة التَّبَعِيَّةِ المتماثلتين تصوُّراً، فضلاً عن الصِّلَةِ التَّرتيبيَّةِ والمفهوميَّةِ بينهما بوصفِ الاستغفار بابَ التَّوْبَةِ كلُّ ذلك جعلهُمَا بمثابة المترادفين، وهو ما سَوْغُ الحُكْمِ بحُصُولِ التَّحَوُّلِ الوظيفيِّ بين المتعاطفين ومن منطلق استئثار مقولة أنَّ عطف المترادفين من خصائص الواو (٤٥).

إنَّ ثَمَّةَ فرقا بين الاستغفار والتَّوْبَةِ يُوَشِّرُ عدم تساويهما في القيمة التعبيرية، فالتَّوْبَةُ مرحلة من الاهتداء متراخية عن الاستغفار الذي هو طلبُ العفو والصِّفْحِ والمغفرة عن الذنوب والخطايا، أمَّا التَّوْبَةُ فهي مُعَاهِدَةٌ قَلْبِيَّةٌ مُقْتَرَنَةٌ بالانقطاع عما كان من الانحراف والعمل على الابتعاد عنها والإتيان بما يُناقضُها من الأفعال، ولعلَّ لتوظيف عامل التَّرتيبِ والتَّراخي (ثُمَّ) قيمةً تعبيريةً مقصودةً بدقَّةٍ وعناية تتمثَّلُ بالإيحاء بما يصاحب إرادة الاهتداء والانقطاع عن الذنوب والآثام من العوائق والصُّعوبات المتمثلة بالنَّوْازِعِ النَّفْسِيَّةِ والوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ وغيرها من المضامين التي تقتضي الإمهال والتراخي والامتداد في الوقت الذي سيستغرفهُ المُسْتَغْفِرُ في مُقَاوَمَةِ نَوَازِعِ الشَّيْطَانِ وَوَسَاوِسِهِ ومُجَاهَدَةِ النَّفْسِ الأَمَّارَةِ بالسُّوءِ وحَمَلُهَا على سُلُوكِ سَبِيلِ الهداية والاستقامة والصِّلَاحِ حَتَّى يَصِلَ إلى مرحلة التَّوْبَةِ الحَقِيقِيَّةِ، فكم من مُسْتَغْفِرٍ لم يُفْلِحْ في اجتياز مرحلة الاستغفار إلى التَّوْبَةِ ،



وكأننا حين نلفظ صيغة الاستغفار نستشعر تلك المضامين من أصداء الجرس الصوتي المصاحب لضمير جماعة المأمورين بالاستغفار، زيادةً على استشعارنا الرغبات الإلهية الحائثة على ذلك السلوك والمُحفزة عليه على الدوام والاستمرار؛ ولأجل ذلك أمرنا بالمداومة على الاستغفار ومواصلته في كلِّ وقتٍ وعلى أيِّ حالٍ، وهذه الخصائص والمقتضيات التي لا يُناسبها إلا عاملُ الترتيب مع التراخي والإمهال (ثم) ، ومن هنا نتلمس خصوصيةً توظيفه بمعناه في هذا السياق المبارك؛ لتحقيق الأغراض التعبيرية المقصودة. وربما كانت معاني الصعوبة والمعاناة مُخبأةً في لفظ التابع؛ فالخصائص الشكلية لبنية التوبة تحكي أصداء تلك المعاني، وتلمحُ إلى أن التائب هو الذي يواجه الشدائد والصعوبات من نفسه ومن غيره من البشر ومن الشيطان الرجيم؛ لإغوائه من جديد وإعادته إلى خانة المذنبين المُخطئين، فالسياق هنا يُنبه إلى ضرورة التفريق والتمييز بين التوبة الحقيقية التي لا عودة بعدها إلى ارتكاب الذنوب والخطايا وبين التوبة غير الحقيقية التي لا يترتب عليها أثر، فضلاً عن الإيحاء بمعنى طول المسافة بين الاستغفار والتوبة الحقيقية الصادقة؛ فلأجل ذلك كله انتظمت (التوبة) تابعاً نسقياً مترخياً عن الاستغفار لتشير إلى الأحوال التي يكون فيها المذنب متقلِّباً ومُرواحاً بين ارتكاب الذنوب والاستغفار والتوبة غير المؤثرة إلى أن يستقرَّ على التوبة الصادقة الحقيقية فينقطع عن الذنوب .

والخلاصة أن جميع ما حُكم عليه بالتحوُّل الوظيفي انطلاقاً من مقولة الترادف والتقارب الدلاليّ منظورٌ فيه اشتراك كلِّ طرفين في تأدية مقتضيات الوظيفة اللغوية التي يشغلانها على سبيل التبعية. زيادةً على ذلك فإن ما يُزعم من الترادف والتقارب الدلالي بين الألفاظ سواء في النص القرآني الكريم أو في غيره من الأنظمة التواصلية لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر الاجتهاد التحليلي، فإن أريد الحكم على بعض الألفاظ بالتقارب فإنه سيبقى مؤطراً بإطار الحقول الدلالية التي يرتبط عناصر كلِّ حقلٍ منها برباط المعنى العام للحقل، في حين يبقى التمايز والتفاوت الكبيران مُوكَلين بالمعاني اللغوية والبنائية الخاصة بكل لفظة، فضلاً عن الفروق الدلالية الدقيقة فيما بينها، وهذا ما يؤكد مبدأ النسبية في الدلالة (٤٦) .

ثانياً/ القياس على سياقات الوحدة الموضوعية: وقد وُظف هذا المستوى التعليلي الذي يُمثل مظهرًا من مظاهر المُفسر الضمني في الحكم على العديد من العلاقات النسقية بالتحوُّل في المجالات الوظيفية لعوامل العطف المتشكلة فيها ، ومنها قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى بِرُكْنِهِ . وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (الذاريات: ٣٩) إذ حُكم فيه على عامل الترجيح بالتحوُّل إلى مجال عامل الجمع والاشتراك؛ تأسيساً على ما ورد في سياقات الوحدة الموضوعية من الخصائص التي جعلت مسوغاتٍ للحكم والتوجيه كقوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (الاعراف ١٠٩) وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ (الشعراء: ٢٧) فجعل

نَعَتْ نبيَّ الله تعالى موسى (ع) بالسِّحْرِ في سياقٍ وبالْجُنُونِ في سياقٍ آخر قيمةً حاجِيةً للتَّوجِيهِ بِإِتِّبَاعِ (مجنون) لـ(ساحر) على نحو الجمع والتَّرَايُطِ والاشْتِرَاكِ في وظيفة التَّقْيِيدِ المفعوليِّ المعنوي المتمثِّلة بجملة مقول القول في سورة الذَّارِيَاتِ المَبَارَكَةِ، وهو ما ترتَّب عليه الحُكْمُ بالتَّحْوُلِ الوظيفيِّ للعامل المتشكِّلِ نصياً^(٤٧) .

إنَّ مجيء قيمتي الاتِّهَامِ الباطلِ في سياقين مختلفين في طبيعة الخصائص الحالية والمقامية والملابسات التعبيرية المصاحبة لا يُمكن أن يكون سبباً مُقنعاً للحُكْمِ باجتماعهما المطلق واشتراكهما معاً على نحو التَّازِرِ والتَّكَاوُلِ في تأدية وظيفة المفعولية المعنوية من فعل القول في الذاريات ؛ لأنَّ هاتين التَّهْمَتَيْنِ هما القيمتان اللتان تكرر إصاقهما على جهة الأفراد والاستقلال بالشخصية الرسالية على أكثر من لسان كما في سياقي الأعراف والشعراء، وهذا يُشعر بتفاوتهما الدلالي القرآني أولاً، زيادة على ما بينهما من الاختلاف في الأصل اللغوي المعجمي، وأنَّ في ورود كلِّ منهما في سياقٍ معيَّنٍ ناهضاً بمقتضيات الوظيفة اللغوية المقررة له يؤشِّر الأهلية التامة لكلِّ منهما في تأدية وظيفة المفعولية المعنوية بمفرده وعلى نحو الاستقلال في سياق الذاريات، وهو ما يحكيه معنى التَّرجيحِ والتَّرديدِ والتَّخْيِيرِ بين طرفي القيمة الكليَّة للدِّعَاءِ الباطلِ ويؤشِّره بوضوح. وهكذا يكون ما استند إليه العلماء والدارسون من القياس على موارد الاتِّحَادِ في الموضوع حُجَّةً على توجيههم بالتَّحْوُلِ الوظيفيِّ، وليست له.

ومن موارد الحُكْمِ بالتَّحْوُلِ الوظيفيِّ المؤسَّسة على هذه القيمة التعليلية ما تمثَّل بقوله تعالى: ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ (البقرة: ٣٥) بتوجيه القيمة الوظيفية للواو في (وكلا) على التَّحْوُلِ إلى المال الوظيفي للفاء في الدلالة على الترتيب والتعقيب ؛ قياساً على تشكُّل الفاء في سياق الوحدة الموضوعية المقاربة في قوله تعالى: ﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ (الأعراف: ١٩)^(٤٨) ممَّا لا اختلاف فيه أنَّ لكلِّ سياقٍ خصائصه الشكلية ومواضعاته البنائية وسماته التعبيرية، التي تُوجِبُ توظيف مكوِّناته اللغوية على وفق رؤية توظيفية فائقة الدقة، تُجسِّد الأغراض التعبيرية المنشودة، وتُمايزُ بين المعاني المتقاربة، وتُقرِّر حتمية التباين المضموني في إطار التماثل والاتِّحَادِ في الشكل والموضوع .

ويبدو أنَّ سياق سورة البقرة مبنيٌّ على حكاية حال الخطاب السماوي من الخالق سبحانه وتعالى إلى مخلوقيه على نحو قصصيٍّ في ظرف زمنيٍّ متأخِّر عن الظرف الخاص بالقول الإلهي ، أمَّا سياق سورة الأعراف فهو سياقٌ خطابيٍّ مباشرٍ يمتاز عن سياق البقرة بتقييد متعلِّق فعل الأكل بمشيئة المخاطبين المشروطة والمقيَّدة بمعنى النهي في (ولا تُقرِّبا) ، ومن هنا فقد يكون في العطف بين صيغتي السكْنِ والأكل الطَّبْيَيْنِ على سبيل الجمع والاشترار في حكاية المضمون



الخطابي المنزاح عن مواضعه الظرفية الزمانية في سورة البقرة إشارة إلى معنى الإباحة والإطلاق في السكنى والمأكل المتناغم مع امتداد أثر المشيئة الإلهية المُقتضية تمكينهما من الجنة وجعلها مُباحةً لهما، فضلاً عن دلالاته على إطلاق تصرفهما فيها على وفق المعنيين الرئيسيين (السكن والمأكل)؛ ولذلك انتظماً طرفين للعلاقة النسقية القائمة على الجمع والاشتراك.

أمّا العطف على نحو الترتيب والتعقيب في سياق الخطاب المباشر المطابق لظرفه الزماني والمقيّد بمعنى النهي عن القرب من الشجرة في سورة الأعراف فيبدو أنّه تضمّن إشارة خفية تنبؤية إلى حادثة المخالفة البشرية الأولى المتمثلة بالإغواء والإزال الشيطاني المتجسّد في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ (البقرة: ٣٦) ، فيكون من قبيل التنبؤ بالعصيان والغواية الأدمية المحكيّة في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ (طه: ١٢١) المتحقّق في علم الذات المخاطبة قبل وقوعه منهما، وفي ضوء تلك المعطيات تكون فيه إشارة بيانية لطيفة مفادها اللوم والعتب والتوبيخ ممّا حصل منهما من الإسراع والتعجّل في الانتفاع من كلّ ما هو موجود في الجنة من دون الالتفات إلى ما حذّرنا من القرب منه ، فيكون في تشكّل عامل التعقيب في سياق العلاقة التبعيّة المقيّد مضمونها بمعنى النهي اللاحق تنبيه للجنس البشري بأكمله إلى ضرورة الاعتبار من تلك الحادثة ، واستخلاص الدروس منها في ضبط السلوك البشري، ليكون -عند التمتع بالنعم الإلهية المخلوقة له والانتفاع من خيراتها اللامحدودة- يقظاً وواعياً ومنتبهاً إلى ما يُصاحب ذلك التمتع والانتفاع من الصواب والأحكام والتشريعات الإلهية الحكيمة التي تشكّل مخالفتها تحت أيّ ملايساتٍ مضمونيّة -حتى وإن كانت سهواً أو نسياناً مثلما حصل من آدم وزوجه- عصياناً وغوايةً وابتعاداً عن الطاعة، ومن ثمّ يكون مجيء عامل التعقيب هنا على بابه وفي معناه منسجماً مع تشكّل أسلوب النهي الطلبي معه في هذا السياق؛ للدلالة على ضرورة أن يقتصر التصرف الأدمي بالنعم الموجودة لأجله وانتفاعه منها بمرعاة ما يصاحبها من الأحكام والتشريعات المنظمة لذلك التصرف وأهميته؛ ليكون تصرفاً وانتفاعاً سليماً وصحيحاً ومقبولاً. ولا ينبغي أن نغفل ما يقتضيه سلّم الحاجات البشرية من ارتباط إحداها بما قبلها وما بعدها على نحو الترتيب والتعقيب، فالحاجة إلى الطعام تترتب على الحاجة إلى السكنى وما توحى به من معاني الأمن والأمان والشعور بالراحة النفسية والاستقرار والطمأنينة.. وتعبئها وتتلوها. وهكذا يكون تفاوت عامل العطف في سياقي الوحدة الموضوعية وتتأوّهها مظهراً آخر للاختلاف والتناقض الشكلي بين السياقين، يُضاف إلى ما أشرنا إليه من خصائص الإباحة والإطلاق والاشترط والتقييد في تجسيد الأغراض والمقاصد التعبيرية الدقيقة.

ومن المواضيع الأخرى التي قيس الحكم بالتحوّل الوظيفي فيها على الخصائص الشكليّة المتمثلة بسياقات الوحدة الموضوعية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعُلُقَةَ مِضْغَةً

فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴿المؤمنون: ١٤﴾ وفيه حُمل الأثر الوظيفي لفاء الترتيب والتعقيب بالتحوّل إلى مجال الإمهال والتراخي الخاص ب(ثم)؛ قياساً بتشكّل عامل الإمهال والتراخي في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ (الحج: ٥) ، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا﴾ (غافر: ٦٧) فالفاء في سورة المؤمنون دلّت على الإمهال والتراخي؛ لتراخي المعاني المعطوفة عن بعضها بعض (٤٩) .

إنّ سياق سورة المؤمنون يتحدّث عن مرحلة الخلق الأول ، وإتباع معنى خلق النطفة علقّة لمعنى جعل النطفة في القرار على نحو المهلة والتراخي يُوحى بتمايز هذه المرحلة الخلقية عن مرحلة الخلق في أطوار العلقة والمضغة وكسوّ العظام باللحم التي تلتها وعُطفت عليها على نحو الترتيب والتعقيب، فربّما دلّ تشكّل معنى التعقيب في تلك المراحل الثلاثة على ما يقتضيه التكوّن البشري في هذه المراحل من الرعاية والعناية والاهتمام ، فالترتيب والتعقيب الذكري والمعنوي مقصود في هذا الطور من الخلق ؛ لأهميتها ، فضلاً عن الإشارة إلى الطبيعة التكوينية لهذه المراحل التي تقتضي ترتّب إحداها على الأخرى على نحو من التعقيب وقصر المدّة ، فيكون مقابلاً ، موازناً لمعاني الإمهال والتراخي في طور خلق النطفة علقّة ، ليكون هذا المستوى من التشكّل الوظيفي مقصوداً في سياق الإخبار عن معاني القدرة والقوة والعظمة في الخلق والإيجاد والإنشاء .

أمّا سياق سورة الحج فقد جاء على سبيل الجدل والمحااجة ، وسبق على نحو الجواب الشرطي الخطابي للمكذّبين بالبعث والنشور ، وفيه نسّقت مراحل الخلق على الأصل الترابي وأُتبعَت له على نحو المهلة والتراخي ؛ لتؤدّي دورها الحجاجي في الإقناع والتأثير من خلال إتاحة الفرصة الزمنية المناسبة للمخاطبين ليتأملوا ويتمعنوا في كيفية تكوّن الخلق البشرية واستثمار الناتج في التّفكّر والتدبّر في عظمة الذات الفاعلة في ذلك التكوّن ووصولاً إلى الإيمان ، زيادةً على ما يلمح إليه من معاني النهي والرّجر عن التّعجل في تبني منهج التشكيك والتكذيب واتّخاذ موقف الرّيب من البعث والاستقرار عليه ، وهو المحكي في الجزء الأول من الخطاب الشرطي، وبذلك وُضِعَ معنياً التراخي والتمهّل وما يقتضيان إيحاءً في قبّال معاني الإسراع والاستعجال في تبني المواقف الخاطئة والثبات عليها، وهذا يدلّ على أنّ المعاني الخلقية في سياق سورة الحج تطلّبت العطف والتتابع على نحو المهلة والتراخي؛ لتتناسب وتقرير الأغراض الدلالية والغايات الحجاجية المخبوءة فيها والمقصودة من ورائها.

والأمر نفسه يتجسّد في سياق سورة غافر الذي اتّخذ مسلك الحجاج والمجادلة أيضاً؛ لتقرير مضامين الربوبية والمعبودية في الذات الخالقة المنشئة المصوّرة والمربية الحانية من جهة، وللرد



على أصحاب الكُفر والشِّرك والريب والإفك والجُحود من جهة ثانية، ولذلك تراخت فيه معاني الخلق التَّالِيَّة لأصل الإيجاد والإنشاء ؛ لتقرير المضامين الاستدعائية المُقتضاه من طبيعتها التَّركيبِيَّة وخصائصها الشَّكلية، فيتمثَّل ما يستدعي النَّفْكَر والتَّأْمَل والتَّدبُّر في عظمة الخالق سبحانه وتعالى وحكمته وقدرته على التَّصَرُّف في الوجود، وُصولاً إلى تحقُّق معاني الإيمان والتَّصديق وما يتبعها من الحمد والشُّكر والتَّسليم، زيادة على أنَّ مراحل الخلق والتَّكُون البشري في هذا السِّياق تستدعي المُهَلَّة والتَّراخي والامتداد فيما بينها؛ لأنَّها مراحل كُليَّة إجماليَّة، تشتمل -كُلُّها أو بعضها- على النَّفْصِيل والتَّفْرِيع. وعلى وُفق ما تقدَّم من المعطيات التحليلية تتَّضح الخُصوصيَّة الوظيفيَّة لكلِّ عاملٍ نسقيٍّ في السِّياقات الثلاثة المباركة، فيمنحُ سمة التَّوظيف في بابه وبمقتضاه المعنويِّ الخاص، وتتجلى عنه مقولة التَّحوُّل في المجال الوظيفيِّ. وبمثل ذلك المُستوى من الاحتجاج حُكم على (ثُمَّ) بالتَّحوُّل إلى مجال (الواو) في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الزُّمَر: ٦) قياساً على مجيء الواو في سياق الوحدة الموضوعيَّة في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ (الأعراف: ١٨٩).

والمثير للغرابة أنَّ أحد الدَّارسين المُحدِّثين يوجِّهه قائلاً: ((لَمَّا كَانَ خَلْقُ آدَمَ مُتَأَخِّرًا فِي الْوَقَاعِ عَنْ خَلْقِ زَوْجَتِهِ (كَذَا) حَوَاءَ، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ (ثُمَّ) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَأَلَّا تُفِيدَ التَّرْتِيبَ)) (٥٠) ، والذي يظهر أنَّ لمركَّب القيمة التَّعليلية المتشكِّل نصياً (لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا) علاقةً مباشرةً في عطف الجعل على الخلق على نحو الجمع والاشتراك في سياق الأعراف؛ لأنَّه سياقٌ سَكَنٍ واستقرارٍ واجتماعٍ وألفَةٍ وتلازُمٍ بين النَّفْسَيْنِ المخلوقةِ أوَّلاً والمزوجةِ تالياً، فكان تحصيل تلك المضامين مقصوداً من وراء توظيف الواو في هذا السِّياق؛ للدلالة على تلازُم معنويِّ خُلُق المخلوقين والتَّأليف فيما بينهما وترابطهما، ومن هنا يفترق عن سياق سورة الزُّمَر المحكوم فيه بالتَّحوُّل الوظيفي، فهو سياقٌ يقتضي تراخي معنى جَعَلَ الزَّوجِيَّة التَّنَائِيَّة وترتبه على معنى خَلَق النَّفْسِ الفرديَّة؛ لتتصامم مع مكوِّنات السِّياق الأخرى المتمثلة بسردٍ مظاهر القدرة الإلهيَّة الفاعلة في الوجود بخلق المخلوقات وتسخيرها وتكوين بعضها على بعضٍ.. وتتأزَّر معها في إبراز السِّمات العليَّة لذات الوجود الواجب المطلق؛ لتكون باعثاً مُحَفِّزاً على النَّفْكَر والتَّدبُّر في مكانتها القُدسيَّة وخصائص عظمتها وقوتها وقدرتها بِتَوْدَةٍ وروِيَّةٍ، والاستدلال بتلك الدلائل على المرتبة الوجودية المطلقة الجديرة وحدها بالألوهيَّة والرُّبوبيَّة والمعبوديَّة.

ثالثاً/ المعنى السِّياقيِّ والقرائن المختلفة: وقد تمثَّل هذا المُستوى من تعليل الحُكم بالتَّحوُّل الوظيفي في العديد من المواضع القرآنيَّة المباركة، منها قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصَّافَات: ١٤٧) الذي حُمِلت دلالة (أو) فيه على التَّحوُّل في المجال الوظيفيِّ وإفادة معاني مطلق الجمع والاشتراك المُقتضى وظيفياً لشريكه في العطف والنَّسق (الواو) ؛ احتجاجاً بأنَّ

حمل (أو) على معناها في التّرجيح والتّرديد والتّخيير والاحتمال يُوجِبُ مُداخلة معاني الشّكّ والتّردّد وعدم إحرار العلم الدقيق خطاب التّكلم الإلهيّ ، وهو ما يُسيءُ إلى الذات العليّة، ويُنافي مكانتها القدسيّة، ويُعدُّ تجرؤاً عليها^(٥١)، واتّخاذ قراءة الآية بالواو بدلاً من (أو)^(٥٢) قيمةً لترجيح ذلك الحكم وتعزيده وتعزيزه.

ويبدو أنّ تشكّل العلاقة النّسقيّة على وُفق هذا المستوى في هذه الآية المباركة كان مدار جدلٍ ونقاشٍ بين العلماء والدّارسين وموردَ اختلافٍ فيما بينهم، فقد تعدّدت زوايا التّعاطي معه، وتوّعّت قيمٌ توجيه العامل النّسقيّ فيه، واتّسعت قراءته، فضلاً عن قراءة التّحوّل إلى مجال الواو السّابق ذكره تُطالعنا قراءة حمل دلالة (أو) على الإبهام ، بمعنى إرادة المتكلم إبهامٍ مضمون الخبر على السّامع المخاطب ، مع أنّهُ (المتكلم) يعلم ماهيّة الخبر وحقيقته وكُنْهه^(٥٣) ، بمعنى أنّ المشيئة الإلهيّة الفاعلة في مخاطبتنا اقتضت أن يكون عددُ المرسل إليهم مُبهماً مَعْمِياً على متلقّي الخطاب . هناك قراءةٌ ثالثةٌ تحكّم بحمل (أو) على التّحوّل إلى مجال الإضراب الخاص ب(بل) ، التي رأت في الإضراب دلالة على معنى الخُروج من شيءٍ إلى شيءٍ آخر ، من دون أن يُؤدي ذلك إلى مُداخلة الغلط والشّكّ والنّسيان مضمونَ المُخبر عنه^(٥٤) ، خلافاً لمن رفض حمل (أو) على الإضراب؛ لأقتضائه تلك المعاني وما يترتّب عليها من الإساءة إلى الذات المقدّسة والتّجرؤ عليها^(٥٥) ، ومن ثمّ يكون في الحكم بالتّحوّل إلى وظيفة الإضراب إشعارٌ خبريٌّ بانتهاء غاية حدث الإرسال على نحو التّعليق بمقدار العدد القطعيّ الدائر في فلك ما يُحرزه النّاسُ من دون قطعٍ أو تعمّق من جهة، وبمضمون العدد المطلق المُنفّتح إشارياً المعبرِ عمّا يُحيطُ به علمُهُ وتقديرُهُ سبحانه وتعالى^(٥٦) .

وإذا كان المعنى عُصراً فاعلاً ومؤثراً في التّحليل والتّفسير والتّوجيه^(٥٧) فإنّ من الصّروري إمعان النّظر والتأمّل في المُلابسات التّعبيريّة المُصاحبة لهذا الخطاب وتقليب وجوها واستثارة أقصى ما يُتاح استنثاره من قيم التّوجيه المُحتملة ، فالذي يتكشّفُ للوهلة الأولى أنّ معنى النّصاعُد العددي في السّباق ملحوظٌ ومرجّحٌ ؛ اعتباراً بمعنى الزيادة المنتظم بعد العدد القطعي ، وعليه يكون توجيه العامل النّسقيّ على مقتضاه الوظيفيّ المنصوص عليه مؤشراً على معاني التّكثير والمبالغة في عدد الذين أرسل إليهم، وهو ما توحى به بنية فعل الزيادة بصيغتها الحديّية الحيويّة الدّائبة. فحمل (أو) على معناها من التّرجيح والتّرديد والاحتمال يُفصح عن لطيفة تعبيريةً بيانيّةً تتمثّل بالإيماء إلى معاني النّمو والتّكاثر والنّوآد والتّزايد المُخبّأة في لفظ المعطوف التّابع، ومن المؤكّد أنّ تلك المعاني في المقيدّين بحدث الإرسال تعليليّاً رافقت ذلك الحدث وصاحبت ظرفه الرّمزيّ المُمتدّ، فيكون إرسالاً ذا بُعدين دلاليّين، بعدّ يتمثّل بعدد الذين واكبوا حدث الإرسال، وعاشوا لحظة بدّيه.



أمَّا البُعد الثاني فيتمثَّل بمعاني الانفتاح والإطلاق في العدد الافتراضي الخارج عن حُدود الحَصْر والعدِّ والتقييد ، ليعبر عن معنى شمولية دائرة المخصوصين بأثر الرِّحمة الرِّسالية واتِّساعها، فعددُ المستفيدين من ذلك الأثر مطلقٌ ومنفتحٌ دلاليًّا، يشملُ المواكبين المعايشين ويمتدُّ أثره في ذُرِّيَّاتهم سواء المولودة أو التي ما تزال في طُور الخلق والتَّكوُّن في البُطون والأرحام أو التي في الأصلاب ولم يُقدَّر لها التَّكوُّن بعدُ ؛ لأنَّ تحديد عدد المرسل إليهم في الآية وتقييده بقيمةً معينةً يُوَدِّي إلى اضمحلال دائرة الرِّحمة والعدالة الإلهيتين، ويُخصِّصُ عُمومها، ويُحجِّم آثارها الرِّبانية الهادفة مِصدقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، ولعلَّ ما في صيغة معنى الزيادة من معاني الحركة والتَّجدُّد والاستمرار مقصودٌ لذاته؛ ليكون مميّزاً لمتبوعه المتشكِّل على وُفق خصائص الثَّبات والاستقرار والمُلازمة، دالًّا على بقاء العامل النَّسقي على قيمته الوظيفية الأصلية في التَّرجيح والتَّرديد ودفع مداخله الشَّكِّ والوهم والنِّسيان مضمونَ الخبر الإلهيِّ والحُكم باستحالته. وأخيراً نستطيع التَّعبير عن العلاقة بين المعطوف (بزيديون) والمعطوف عليه (مائة ألف) بأنَّها علاقة الجزء بالكلِّ، فالمحتوى المضموني للمتبوع المعطوف عليه مُضمَّنٌ في مضمون التابع المعطوف، فضلاً عن أنَّ قيمة حمل (أو) على (الواو) في تأدية معناها تُساوي قيمة حملها على معناها الأصلي، مع فارق ما قيل من تداخل معاني الشَّكِّ والوهم والنِّسيان التي يتدخَّل العقل في الحُكم بامتناع نسبتها إليه جِلِّ وعلا واستحالتها، فضلاً عن الدور الذي تُوَدِّيهِ وسائل الأداء الصَّوتي كالنَّبر والتنغيم في تجلية حقيقة تلك المعاني ومن ثمَّ تفنيدها وإزالتها (٥٨).

ومن موارد الاحتجاج بالقيم المعنوية للحكم بالتحوُّلات الوظيفية لُحروف العطف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء: ١٣٦) فقد حُكِمَ على المجال الوظيفي للواو في السِّيَاقَيْنِ المُبارَكَيْنِ بالتَّحوُّل لإفادة معاني التَّرجيح والتَّخيير، فقد أدَّت معنى (أو) في تعلق معنيي العداوة والكُفر في الآيتين بكِلِّ واحدٍ من المتعاطفات على نحو الأفراد والاستقلال لا على نحو الجمع والاشتراك، وعُدَّ ذلك أمراً ثابتاً في الاستعمالات العربية (٥٩). وعند وضع الآيتين أمام التَّحليل والمناقشة سيُلاحظ أنَّ التَّوابع التي تلت المتبوع الأول وأعقبته مرتبطةً به وُجودياً وإشارياً؛ ولذلك اشتمل أغلبها على ضميرٍ عائِدٍ عليه، زيادةً على أنَّ التَّوجيه بالتَّحوُّل إلى نمط التَّعليق الإفراديِّ والقطع بجهته منطلقٌ غيرُ سالكٍ ولا يَصُمِدُ أمام النَّظر والتأمُّل؛ فَنَمَطًا التَّعلق (الجمعيِّ والإفراديِّ) يقتضي كلُّ منهما الآخر، فالعداوة متعلِّقةٌ بكِلِّ واحدٍ من المتعاطفات (لفظ الجلالة وما عطف عليه) على الأفراد والاستقلال من جانبٍ، وعلى الجمع والاشتراك والتَّرابط من جانبٍ ثانٍ، والمنظورُ نفسُه ينطبق على تعلق الكُفر بالمتعاطفات بعده، مع رجاحة أنَّ تكون طبيعة التَّعليق النَّسقيِّ متشكِّلةً على نحو الجمع والمُلازمة

والاشترك؛ فما استحقت التَّوابع التي تلت لفظ الجلالة وعُطفت عليه التَّعلُّق بالعداوة والكُفر إلا لصلتها به ونسبتها إليه، فَمُعَادَاتُهُ سُبْحَانَهُ وتعالى والكُفر به يقتضي معاداة رُسُلِهِ وملائكته واليوم الآخر والكفر بها، والعكس صحيح أيضاً (٦٠) .

ومن مظاهر الحُكْم بالتَّحوُّل الأخرى التي استندت فيها إلى المعنى والقرائن الاستعمالية المُصاحبة ما تمثّل بسياق قوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأعراف: ١٠٠) فقد وُظِّفت القيمة المعنوية المفهومة المتمثلة باستحالة اجتماع الإهلاك مع الطَّبْع على القلوب في المشيئة الإلهية واتخذت مسوغاً للحُكْم بتحوُّل المجال الوظيفي للواو إلى مجال التَّرديد والتَّخيير الخاص ب(أو) ؛ لإفادة معنى تعلق المشيئة بكلِّ واحدٍ منهما على الأفراد والاستقلال (٦١) . ولمناقشة ذلك لابد من تثبيت أمرين ، أولهما أن معنى الإهلاك المقول به في رؤية التَّحوُّل غير وارد بلفظه ، وما القول به في أثناء تحليل آية التَّحوُّل إلا وجهٌ من وجوه التفسير والتوضيح لمضمون الإصابة (أصبناهم) المتشكّل بلفظه في السياق ، وثانيهما أن الإصابة بالذُّنوب جوابٌ انتفى وجوده وامتنع حصوله بانقضاء وجود الشرط (المشيئة) وامتناع حدوثه، ويبدو أن مضمون الطَّبْع على القلوب -بوصفه قيمةً للعقوبة الدنيوية- يلمح إلى معاني تعمية القلوب وطمسها وإحاطتها بأغشية الغفلة والعمه والتبؤد في الضلال..، وبذلك يكون مضموناً تفسيرياً توضيحياً لمتبوعه معنى الإصابة بالذُّنوب وهو المقيد المفعولي للمشيئة الإلهية المُمتنعة أو واحداً من مضامين تفسيره وتوضيحه ، فيُجمَع بالواو على بابها الجزء المُفسر الموضح إلى الكل المُبهم على طريقة ضمّ الشيء إلى نفسه على نحو التَّوضيح والتفسير والإبانة المقاربة لوظيفة عطف البيان، وعلى هذا الوجه يكون طرفاً العلاقة التَّبعية مُمتنعين معاً بامتناع المشيئة المقيدة لهما على نحو الاشتراط .

وهناك وجهٌ آخر يُمكن أن تُحمَل عليه الطبيعة المفهومية للسياق ليحتفظ بخصوصيته في توظيف العامل التَّسقي في مقتضاه الوظيفي وهو أن يكون (نطبع على قلوبهم) مفعولاً به تركيبياً للمشيئة الضمنية المتحققة فعلاً على أرض الواقع ؛ فلا بُدَّ من عقوبة يُقابل بها سلوك أولئك المخصوصين بالخطاب ، فيحصلُ عدولٌ مضموني عن المشيئة المُمتنعة إلى المشيئة المُتَّحقة التي تُوحى بها صيغة الطَّبْع المضارعية المُفخمة، فيكون السياق قد عدل استئنافياً عن العقوبة المُمتنعة إلى العقوبة المتحققة. ومثل ذلك ما حُكِمَ على الواو المتشكّلة بين معنيي النَّكث والطَّعن في سياق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٢) بالتَّحوُّل إلى وظيفة الاختيار والتَّرجيح بين أحد الأمرين ، فتحقُّق واحدٍ من معنيي نكث الأيمان أو الطَّعن في الدين من المخصوصين بهما في الخطاب على الأفراد والاستقلال يكفي لجعل قتالهم فرضاً واجباً على المسلمين (٦٢) .



إنَّ الطَّعْنَ في الدِّين - كما هو واضحٌ من سياق الآية المباركة - لا يتحقَّق من دون أن يسبقهُ نكثُ الأيمان والتَّحلُّل من العُهود والمواثيق، فتحقُّق الثاني متوقِّفٌ على تحقُّق الأول ووقوعه، وواضحٌ كذلك أنَّ طَعْنَ أُمَّة الكُفْر في دين الإسلام دلٌّ على نكثهم ما كان بينهم وبين المسلمين من العُهود وترتَّب عليه بالضرُّورة واستلزامه وأقتضاه، وربَّما كان في التَّوجُّيه بمقاتلة الكافرين على نحو الطَّلَب الأمرِي الإلزامِي مؤشِّرٌ على كونهم جمعوا بين نقض العهود والتَّحلُّل من المواثيق اللفظِيَّة والقوليَّة والقلبيَّة وبين ما نتج عن ذلك وترتَّب عليه من مباشرة الإضرار بدين المُخاطَبين المأمورين بالقتال ومُحاربتِه؛ ولذلك استحقُّوا صُدور الأمر السَّماوي الإلزامِي في شأن قتالهم والنَّصِي لَهم؛ لاسْتِئصالهم وقَطْع دابرهم، وهذا دليلٌ على أنَّ استحقاق القتال والتَّوجُّيه به على وُفق مستوى الأمر والإلزام مشروطٌ ومقيَّدٌ بتحقُّق نكثِ الأيمان والطَّعْن في الدِّين على سبيل التَّرابط والملازمة والجمع والاشتراك لا على الأفراد والاستقلال، فالتَّكثُّ إذن مقدِّمةٌ للطَّعْن مُضَمَّنةٌ فيه وبهذا تكون الواو قد جاءت على بابها ووُظِّفت في معناها، ولا مُسَوِّغٌ بعد ذلك للحُكْم بالتَّيابة والتَّحوُّل في المجال الوظيفي .

إنَّ هذا المستوى من التَّعليل القائم على فسح المجال الحجاجي لقراءات التَّحوُّل الوظيفي لحرُوف العطف يتداخل في العديد من المواضع القرآنيَّة المشتملة على علاقة النَّسق التَّبعية، ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام: ٢٧) فقد وجَّهت دلالة الواو في (وَلَا نُكَذِّبُ) على إفادة معاني التَّرتيب والتَّعقيب المقتضى وظيفيًّا للفاء ؛ بحجَّة عدم إكنايَّة الجمع بين معنَي التَّعهُد بعدم التَّكذيب والآيات والكيونة في زُمرة المؤمنين الممكن الحُصول وبين معنى الرَّدِّ والعودة إلى الحياة الدُّنيا المُستحيل الحُصول، وهكذا جاز لهم حملٌ دلالة الواو على ترتيب التَّابعين وتعقيبهما للمتَّبوع المُتمنَّى (٦٣) .

وربَّما كان هناك وجَّهٌ سائغٌ ومقبولٌ قياساً بما حُكِمَ به وهو أنَّ القول باستِحالة تحقُّق مضمون المتَّبوع المُتمنَّى (الرَّدُّ إلى الحياة) يشمل مضمون التَّابعين (التَّعهُد بعدم التَّكذيب والكيونة مع المؤمنين) له أيضاً وَيَصْدُقُ عليهما؛ لتوقُّف حُصولهما عليه، واشتراط تحقُّقهما بتحقُّقه، فإنَّ كان مستحيلًا مثلما زعموا فإنَّهما مستحيلان أيضاً، وهذا ما يحُكَم به سياق الآية الشريفة، فضلاً عن أنَّ القول بإمكان تحقُّق التَّابعين وأنَّهما من الأمور الممكنة غير المستحيلة مبنيٌّ على طبيعتهما خارج حدود الآية المباركة، ولَمَّا انتظما في سياق المُتمنَّى المستحيل انتفتَّ عنهما صفة الإمكان، وأصبحا مثل متَّبوعهما مُستحيلين.

بقي أن نُشير إلى أنَّ الحُكْم بالإمكان والاستحالة على المعاني القرآنيَّة الرِّبانيَّة لتسويق القيم التَّوجيهيَّة وإكسابها سمات الرُّواج والرَّجحان والمقبوليَّة يغفل حقيقة النِّقاوت الرِّاسي بين

الاعتبارات الإلهية التي لا يُعجزها شيء، ولا يستحيل عليها شيء، وبين الاعتبارات البشرية التي تَعَجَزُ ويستحيلُ عليها، فتناسي ذلك التفاوت وإغفاله وعدم مراعاته يترتب عليه شيء من الجرأة غير المقصودة على قدسية الخطاب المبارك وسُمِّو معانيه ورفعَتها، فالرُدُّ إلى الحياة الدنيا مستحيلٌ علينا نحنُ البشر، لكنَّه عليه تبارك وتعالى مُمكنٌ غيرُ مُستحيلٍ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس: ٨٢) ولو لم يكن كذلك لما تشكَّل في الآية وهو يحكي طلب أولئك وتمنيهم وتعلُّق قلوبهم بأملٍ تحقُّقه.

رابعاً/ الأُسْبُقِيَّةُ فِي الحُصُولِ وَالتَّرْتِيبِ الزَّمَنِيِّ: وهذا المستوى من التعليل ينظر إلى الطَّبيعة الزَّمَنِيَّةَ لحُصول الأحداث والمعاني المتعاطفة في السِّياقات المباركة، ويسترعي ملاساتها الظرفية الدَّقيقة من جهة الأُسْبُقِيَّةِ في الحُدُوثِ وما يُصاحبها من الآثار التَّعبيريَّة اللطيفة، واتِّخاذها حُجَّةً وسبباً في الحُكم على حروف العطف بالتَّحوُّلِ في المجال الوظيفي. ومن موارد التَّوجِيهِ بالتَّحوُّلِ وفاقاً لهذه العِلَّةِ قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحج: ٦٣) فقد حُمِلت الفاء على التَّحوُّلِ إلى المجال الوظيفي ل(تَمْ) ، والدلالة على ترتب التَّابع المعطوف على المتبوع المعطوف عليه وتراخيه عنه، فأخضُرارُ الأرض لا يَعقُبُ إنزال الماء من السَّمَاءِ، ولا يتَّصلُ به اتِّصَالاً مَبَاشِراً فلابدُّ من الحُكم بالإمهال والتَّراخي بين زمانيهما^(٦٤).

إنَّ دلالة الفاء على معنى التَّعْقِيبِ لا تعني سُرعة حُدُوثِ المعطوف عَقَبَ حُدُوثِ المعطوف عليه، فمَنَّةُ أسرارٍ ولطائفٍ تعبيريةً دقيقةً وعميقةً تحكُّمُ طبيعة الظرف الزَّمَنِيِّ المُمتدِّ بين طرفي العلاقة التَّبعيَّة، سواء أكان هذا الزَّمَنُ يسيراً أو فسيحاً، فالمقصودُ هو عدم وجود مُهْلَةٍ بين المعنيتين^(٦٥) ، فإذا كان للتَّراخي والمُهْلَةٍ من وجِهٍ في الآية المباركة فإنَّه يتمتُّلُ بالمفارقة الزَّمَنِيَّةِ والإسنادية بين التَّابع (أخضُرار الأرض) والمتبوع (إنزال الماء) ، فمجيء معنى أخضُرار الأرض في موقع معمولي جملة النَّاسِخِ الفعليِّ النَّاقِصِ (تُصْبِحُ) بصيغته المضارعية الدَّالة على معاني الحُدُوثِ والاستمرار والتَّجَدُّدِ يُوحِي بتحقيق مضمونه على نحو التَّدْرُجِ والمسايرة شيئاً فشيئاً، وبناءً على هذا تتكفَّلُ الفاء بإظهار معنى سُرعة التَّأثُّرِ والاستجابة، وتجسيد ترتب معنى أخضُرار الأرض منذُ أوَّلِ حُدُوثِهِ على معنى إنزال الماء من السَّمَاءِ وتحقُّقه بعده مُباشرةً ومن دون مُهْلَةٍ ولا تراخٍ، وهذا يعني أنَّ الفاء أدَّتِ المقتضى الوظيفي الخاص بها في التَّرتيب والتَّعْقِيبِ المَبَاشِرِ؛ لتقرير عظمة الدَّاتِ المُقدَّسة التي تقف وراء ذلك ومدى قوتها وأفتدارها في تحقيق مشيئتها من جهة، وللدلالة على مدى تأثُّر المخلوقات وتفاعلها مع المشيئة الإلهية وسرعة استجابتها وطواعيتها في إنفاذ أمرها من جهة ثانية.



إنَّ معنى سرعة أخضرار الأرض عَقَبَ إنزال الماء عليها في هذا السِّياق لا يخرج عن إطار الاستجابة الطَّوعيَّة السَّريعة المباشرة الماثلة في سياق قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (الحج: ٥) فنلاحظ أنَّ معنى اهتزاز الأرض ترتَّب على معنى إنزال الماء، وأعقبه مباشرةً، ونتج عنه، ومع ذلك لم يحتج سياق التَّواصل والتَّفاعل بينهما إلى رابطٍ نسقيٍّ مطلقاً، وهذا يؤشِّر قصديَّة إبراز قوة التأثير في المخلوقات وإظهار سرعة تأثرها واستجابتها، فدلالة الفاء هناك مماثلة لدلالة ما وُشى بالاهتزاز هنا وأشعر بحُصوله، وأمَّا معنى أخضرار الأرض فإنَّ خصائص صيغة عامله النَّاسخ الفعلي النَّاقص تتكفَّل ببيان معاني التَّدريج والنُّمو في حُصول الاخضرار حتى بلوغه غايته ومُنتهاه، وهذا يجعله مامهاً لمعني الرُّبُو والإنبات المُشعرين بالنُّمو والزَّيادة في سياق سورة الحج (٦٦).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تشكُّل معنى أخضرار الأرض بالصَّيغة الاسميَّة الدَّالة على معاني الثَّبات والدَّوام والمُلازمة يُوحى بحُكم تحقُّق أخضرارها وإرادته منه سُبحانه مع بدء إنزال الماء وربَّما قبله بمقتضى المشيئة الإلهيَّة الحكيمة، وعندئذٍ تكون الفاء - في دلالتها على معناها الأصلي من التَّرتيب والتَّعقيب - مُنبهاً أسلوبياً يُلحُّ على إثارة انتباه المتلقِّي إلى السِّمات العليَّة الفريدة للذَّات الوجوديَّة الواجبة الفاعلة في كلِّ تلك المعاني مشيئةً، وإرادةً، وفعلاً، لتكون جُملة التَّابع (تُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) بخصائصها التَّركيبيَّة المعبَّرة عن معاني الحدوث والحيوية والاستمرار والتَّجدُّد وبؤثرها المركزيَّة المتمثِّلة بمعنى الاخضرار مُنبهاً أسلوبياً آخر يُحفِّز المتلقِّي ويخصُّه على التَّدبُّر والتَّفكُّر والتَّأمُّل المُؤشِّر في مُفتِّح الآية (وترى)، في مظاهر القُدرة والقوَّة والعظمة؛ لأنَّ حيويَّة التَّدبُّر، والتَّفكُّر، ودأبها وامتدادها المُقتضى خطابياً يجعلها تُقاربُ حيويَّة الإنزال والاختضرار والنُّمو والإنبات وتُمائلها وتوازيها، وهذا يتناسب وتقرير معني اللُّطف والخبرة في الذات العليَّة الواقعة وراء حدوث ذلك وتدبيره. ومثُل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (الأعراف: ٤) وفيه حُمِلت دلالة الفاء على إفادة معنى مطلق الجمع الخاص بالمجال الوظيفي للواو؛ بحُجَّة أنَّ البأس أُسبِقُ من الإهلاك وُجودياً، فهو سابقٌ له ومتحقِّقٌ قبله، على تقدير: أهلكتناها وجاءها بَأْسُنَا (٦٧).

والذي يتبادر فهمة من ظاهر النَّص أنَّ مجيء البأس يُعدُّ تفصيلاً لمعنى الإهلاك الذي يمثِّل قيمةً إجماليَّةً لطبيعة ما حلَّ بأولئك، فالبأس يُوضِّح ماهية الإهلاك ويفصِّل ما أُجمل فيه، وهذا يتناسب وحمل الفاء على معناها الأصلي في التَّرتيب والتَّعقيب؛ للدلالة على ترتَّب التَّابع معنى مجيء البأس على المتبوع معنى الإهلاك على سبيل الشَّرح والتَّفصيل والتَّوضيح.. وهذا الوجهُ أكثر رجاحةً من الحكم بالتحوُّل الوظيفي.

من المواضع القرآنيّة المباركة التي ة احْكَمَ على طبيعة العلاقة التَّبعية المتشكّلة فيها بالنَّحْوِ الوظيفي ما تمثّل بسياق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ. فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ (الأعلى: ٤-٥) فالفاء في فعل الجعل أدّت وظيفة (ثمّ) ودلّت على معنى التّرتيب مع التّراخي؛ مستندين إلى المعطيات اللغوية المعجمية والتفسيرية التي تذهب إلى أنّ (غُثَاءً أَحْوَى) تدلّ على معنى الاسوداد من شدّة اليبس^(٦٨). فالحال التي يكون فيها الثّبات على هذا النّحو لا تعقّب حال إخراجها من الأرض مباشرة، وهاتان الحالان غير متّصلتين اتّصالاً مباشراً، وبينهما مدّة زمنيّة معيّنة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (الزّمُر ٢١) فمجيء معنى سَلَكَ المَاءِ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ معطوفاً بفاء التّرتيب والتّعقيب على معنى إنزاله من السّماء يتناسب وطبيعة الاتّصال المباشر بينهما، فحدث الجريان يعقّب حدث الإنزال، ويتّصل به، ويتلوّه على نحو المباشرة، وأنّ توظيف عامل الإمهال والتّراخي فيما بعد يتناسب وتجيّد معاني خَلَق الثّبات التّالية المترخية أصلاً^(٦٩).

والحقّ أنّه لو تمّت معالجة التّشكّل النّسقي في سورة الأعلى على النّحو الذي تمّت به معالجة الثّنائيّة النّسقيّة في سورة الزّمُر، من التّوجيه اللطيف المبني على التأمل والنّظر واستدعاء المضامين النّصيّة وتوظيفها في القراءة التحليلية لكان أجدى وأنفع وأكثر مناسبة من تعجّل الحكم بالنيابة والتّحوّل الوظيفي، بالالتكاء على وجه واحد من وجوه القراءة المعجميّة المنفتحة على أكثر من وجه؛ لأنّ هناك قراءة لغوية أخرى تنصّ على أنّ الغُثَاءَ الأحوى هو المائل إلى السّواد من شدّة خُضْرَتِهِ وكثرة مائه^(٧٠). ومن هنا يكون في تعقيب هذا المعنى لمعنى إخراج الثّبت وإنبات المرعى علاقة تناسب وانسجام مع ما يقتضيه ذلك المستوى التّعبيري من ترتّب الهداية على التّقدير والتّسوية على الخلق، وتقرير قوّة الذات المتكفّلة بهذا الجعل وقدرتها العظيمة المطلقة، انتهاءً بالإقرار بأهليّتها بمعنى الألوهيّة وأحقّيّتها بالعبوديّة التي يأتي التّسبيحُ المأمور به في مُفْتَتِحِ الآية مظهرًا من مظاهرها وتجليّاتها.



الخاتمة والنّاتج:

الحمدُ لله ربِّ العالمين على ما أنعمَ عليّ من الفضل والتّوفيق لإتمام هذا البحث المتواضع، الذي أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبّله بِقبولِ حَسَنٍ، ويجعله نافعاً لي ولوالديّ يومَ لا ينفَعُ مالٌ ولا بنون إلاّ مَنْ أتى الله بقلبٍ سليم. وقد توصلتُ إلى جملةٍ من النّاتج منها:

تتميّز لغة القرآن الكريم بحيويّةٍ تعبيريةٍ دافعة تتعالى على التّجاوب مع القراءات العجّلة، وتأبى على المتعاملين معها القطعَ بجهةٍ معيّنةٍ في الحُكم عليها شكلاً ومضموناً، ما دامت هناك وجوهٌ أخرى للمقاربة.

إنّ الحُكمَ على سياقات العلاقة النّسقيّة التّبعيّة المتشكّلة في الخطاب المبارك بالتحوُّل في المجالات الوظيفيّة لعواملها يُفرزُ مجموعة من القيم التّعليليّة التي استند إليها في ذلك الحُكم، وقد ظهر في ضوء النّمادج الموظّفة في البحث - أنّ لتلك القيم متّجهاتٍ أربعة، وهي كما يأتي:

- التّرادف والتّقارب الدلالي بين عُنصري العلاقة التّبعية داخل السّياق النّصيّ، فقد اتّخذتُ علةً للحكم بحصول التحوّل في المجال الوظيفي للعامل الرابط بينهما، فالتّقارب الدلالي والتّرادف هو السبب في تحوّل العامل المؤشّر إلى إفادة مطلق الجمع والاشتراك وهو المقتضى الوظيفي للواو. ولاحظنا أنّ التّرادف المقصود هو التّرادف في الدلالة القرآنيّة، وليس في الدلالات اللغويّة المعجميّة.

- القياس على سياقات الوحدة الموضوعيّة الذي جُعِلَ دليلاً نصياً على التّوجيه بالتحوّل في المجالات الوظيفيّة لُحروف العطف، وأنّضح أنّه قياس قائمٌ على فكرة النّطاق الموضوعي التّام بين السّياق المقيس عليه والسّياق المقيس له المحكوم عليه بالتحوّل.

- المعنى السّياقي والقرائن المختلفة عدّت أيضاً حُجّةً للحكم بالتحوّل الوظيفي، ولا شكّ في أنّ المعنى من القرائن المهمّة في تجلية الحقائق التّعبيريّة ولكنّ الذي تُقتضى مراعاته هو أنّ لا يكون ذلك المسلك التّأويلي على حساب الحقائق الشكليّة والتّعبيريّة التي يمكنُ مقاربتها على نحوٍ أنسب بالتعمّق والتّدبّر ومراعاة الملايسات المصاحبة للخطاب.

- الأسبقيّة في حصول الأحداث وترتيبها الزّمنيّ هو الآخر من الأبعاد السّببيّة التي عوّل عليها العلماء والدارسون في الحُكم على عوامل النّسق بالتحوّل، وقد تراوحت أمثلة هذا البُعد التعليلي بين عاملي التّرتيب مع التّعقيب والتّرتيب مع الإمهال والتّراخي.

بعد إجراء الوصف والتّحليل والتّعمّق في النّظر إلى النّصوص وملايساتها وتفعيل روابطها الوظيفيّة والاحتكام إلى ما يتكشّف للنّظر من حقائقها التعبيرية تبين أنّ ما قال به اللّغويون



والمفسِّرون والدَّارسون المحدثون من مظاهر التَّحوُّل في المجالات الوظيفيَّة للعوامل النَّسقيَّة أحكامٌ عَجَلَة ومنتسِّرة، تبتعد عن مدار المقبوليَّة في مقارنة المظاهر الشكليَّة الرِّفيعة للنَّص المبارك وما يترتَّب على ذلك من مجانية أغراضه المضمونيَّة العليَّة، الأمر الذي يُضعفُ مسلكها الحجاجي، ويُعيق مسارها الإقناعي. وهذه الدِّراسة لا تدَّعي الأفضلية على الجهود الكبيرة السَّابقة لكنَّها تُقدِّم قراءةً تحليليَّةً جديدةً من خلال المقاربات التحليلية التي توصلت إليها، وتتنمَّ بكونها قراءاتٍ تُراعي الطَّبيعة الشكليَّة الماثلة في النَّص وتحافظ على خصوصيتها التَّركيبية، وتُقاربُ مضامينها على الوجه الذي لا يتقاطعُ وروح الخطاب المبارك، ويتجاوبُ وغاياته التعبيرية المنشودة.



الهوامش والمصادر:

- ١/ يُنظر: التَّنْبِصَةُ وَالتَّنْذِرَةُ فِي التَّحْوِ وَالصَّرْفِ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيْمِرِي، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر - دمشق، د.ت: ١٢٣/١، شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م: ٣٩٨/٤، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، محمد حسن الشريف، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ٤٣٣.
- ٢/ يُنظر: معاني النَّحْوِ، د. فاضل صالح السَّامِرَائِي، دار الفكر - عمَّان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م: ١٨٧/٣.
- ٣/ يُنظر: المقتضب، المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، دار التَّحْرِير - القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٨م: ١٣٤/٢، التَّيْبَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، عبدالله بن الحسين أبو النِّعَاءِ العُكْبَرِي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البَجَّائِي، عيسى البابي الحلبي - مصر، ط١، ١٩٧٦م: ٥٤٦/١.
- ٤/ يُنظر: المقتضب: ١٣٤/٢، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ - دراسة في القرآن الكريم، د. حجَّاج أنور عبدالكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد ١٢، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م: ٢٠٩.
- ٥/ يُنظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، ط١، ١٩٧٨م: ٤٩٥/١، البحر المحيط في التفسير، أبو حَيَّان الأندلسي، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ: ١١٦-١١٧، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ: ٢١٠.
- ٦/ يُنظر: الكشَّاف عن حقائق التَّنْزِيلِ وَعِيُونَ الْأَقْوِيلِ، جار الله محمود الرَّمْخَشَرِي (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط١، د.ت: ٦٤/٤، البحر المحيط: ٣٦٠/٧.
- ٧/ يُنظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطَّبْرِي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ٢٣٥-٢٣٦.
- ٨/ يُنظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٤٤٢/٣-٤٤٣.
- ٩/ يُنظر: شرح الكافية: ٣٩٦/٤، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ: ٢١٥.
- ١٠/ يُنظر: اللُّبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ، أبو حفص عمر بن علي الدِّمَشْقِي الحنبلِي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٣٩٨/١٣.
- ١١/ يُنظر: المصدر نفسه والصفحة، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ: ٢٠٧.
- ١٢/ يُنظر: البُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزُّرْكَشِي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التُّرَاث - القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ٢٧٠/٢، شرح التَّسْهِيلِ، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السَّيِّد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر - مصر، ط١، ١٩٩٠م: ٣٦٥/٣، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق ومراجعة: حسن حمد و د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ٤١١/٢-٤١٢، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ: ٢٠٨.
- ١٣/ يُنظر: اللُّبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ: ٦٣/٢٠، البحر المحيط: ٣٩٦/٨، التَّنَابُوتُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ: ٢٠٨.
- ١٤/ يُنظر: البحر المحيط: ٢٦٨/٧، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسَّبْعِ المَثَانِي، محمود الآلُوسِي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ١٤٠/٢٢.

- ١٥ / التناوب في المعنى بين حروف العطف: ٢١٩ .
- ١٦ / يُنظر: معالم التَّنْزِيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين البغويّ، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، د.ت: ١٢٥/١، البحر المحيط: ٤٩٠/١ .
- ١٧ / يُنظر: المصدر نفسه: ١٤٦/١، التناوب في المعنى بين حروف العطف: ٢١٩ .
- ١٨ / يُنظر: مفاتيح الغيب، فخر الدين الزَّازِي (ت١٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ١٥٢/١٤، البحر المحيط: ٣٥٣-٣٥٢ / ٣ .
- ١٩ / يُنظر: المقتضب: ٢٥/٢، التناوب في المعنى بين حروف العطف: ٢٢٢ .
- ٢٠ / يُنظر: البحر المحيط: ١٠٦/٤ .
- ٢١ / يُنظر: الجَنَى الدَّانِي في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قَبَاوَة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م: ٦٢، مغني اللبيب: ١٨٢/١، التناوب في المعنى بين حروف العطف: ٢٢٥ .
- ٢٢ / يُنظر: معاني القرآن، أبو زكريّا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق ومراجعة: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، دار الكتب والوثائق المصرية - القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ٩٥/٣ .
- ٢٣ / يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٨٩/١٧، اللباب في علوم الكتاب: ١٦٢/١٨ .
- ٢٤ / يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧١-٣٧٢/١، جامع البيان: ١٦٢/٧، التناوب في المعنى: ٢٢٦ .
- ٢٥ / يُنظر: شرح التَّسْهِيل: ٣٥٤/٣، مغني اللبيب: ١٨٤/١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسّسة الرِّسالة ودار البحوث العلمية - بيروت، ط١، د.ت: ١٩٥/٣-١٩٦، التناوب في المعنى: ٢٢٧ .
- ٢٦ / يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٩٥/٤، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر - بيروت، د.ط. ١٩٩٥م: ٢٩٦/٥، شرح التَّسْهِيل: ٣٥٤/٣، التناوب في المعنى: ٢٢٧-٢٢٨ .
- ٢٧ / يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم - دمشق، الدار الشاميّة - بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ: ٢٧١ (حوا).
- ٢٨ / يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٩٥/٤، شرح التَّسْهِيل: ٣٥٤/٣ .
- ٢٩ / يُنظر: الجنى الداني: ٦٢، شرح التَّسْهِيل: ٣٥٤/٣، التناوب في المعنى: ٢٢٨ .
- ٣٠ / يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: هاشم الرّسولي المحلّاتي وفضل الله الطباطبائي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ: ٧٨٠-٧٨٣/٤، الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسّسة الأعلمي - بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م: ٣٧٨/٩-٣٧٩ .
- ٣١ / الصَّوَابُ: رَوْجُهُ .
- ٣٢ / التناوب في المعنى: ٢٣٠ .
- ٣٣ / يُنظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٤، روح المعاني: ٨٦/٨ .
- ٣٤ / يُنظر: المقتضب: ١٣٤/٢، التبيان: ٥٤٦/١ .
- ٣٥ / يُنظر: البحر المحيط: ٣٦٩/١٠، التناوب في المعنى: ٢٠٩ .



- ٣٦/ يُنظر: الأدوات النَّحْوِيَّة في كتب التفسير، محمود أحمد الصَّغير، دار الفكر - دمشق، ط١، ٢٠٠١م : ٨٧،
التناوب في المعنى: ٢٠٧ .
- ٣٧/ يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٣٢٨-٣٢٩ (نكر)، ٢٨٣-٢٨٤ (خشي)، ٨٨١ (وقى) .
- ٣٨/ يُنظر: مغني اللبيب: ٤١٢/٢ .
- ٣٩/ يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٧٠/٢، شرح التَّسهيل: ٣٩٥/٣، التناوب في المعنى: ٢٠٨ .
- ٤٠/ يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ١٠٨ (بثّ)، ٢٣١ (حزن)، ٤٥٠-٤٥١ (شرع)، ٨٢٥ (نهج) .
- ٤١/ يُنظر: التناوب في المعنى: ٢٠٨ .
- ٤٢/ يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٥٥٥-٥٥٦ (عذر)، ٧٩٧-٧٩٨ (نذر) .
- ٤٣/ يُنظر: معاني القرآن للقرآء: ٩٥/٣، التناوب في المعنى: ٢٢٦ .
- ٤٤/ يُنظر: جامع البيان: ٨٩/١٧، اللباب في علوم الكتاب: ١٦٢/١٨ .
- ٤٥/ يُنظر: معالم التنزيل: ٤٣٨/٢، مغني اللبيب: ٤١٢/٢، التناوب في المعنى: ٢٣٢ .
- ٤٦/ يُنظر: علم اللغة بين التُّراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
- القاهرة، ط١، ١٩٧٠م : ٩٧-٩٨ .
- ٤٧/ يُنظر: التناوب في المعنى: ٢١٢ .
- ٤٨/ يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢٣ .
- ٤٩/ يُنظر: شرح التَّسهيل: ٣٥٤/٣، في ظلال القرآن، سيّد قُطب، دار الشروق - بيروت، ط١٧، ١٤١٢هـ:
٢٣٠٦-٢٣٠٧، التناوب في المعنى: ٢٢٧ .
- ٥٠/ يُنظر: التناوب في المعنى: ٢٣٠ .
- ٥١/ يُنظر: جامع البيان: ٢٣٥-٢٣٦/٢، البحر المحيط: ٣٦٠/٧ .
- ٥٢/ يُنظر: الكشّاف: ٦٤/٤، البحر المحيط: ٣٦٠/٧، التناوب في المعنى: ٢١٠-٢١١ .
- ٥٣/ يُنظر: جامع البيان: ٢٣٥-٢٣٦/٢، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم: ٤٣٣ .
- ٥٤/ يُنظر: الصَّاحبي في فقه اللغة وسُنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى
الشَّويمي، مؤسَّسة بدران - بيروت، ط١، ١٩٦٣م : ٢٠٩ .
- ٥٥/ يُنظر: إعراب القرآن للنَّحاس: ٤٤٢/٣-٤٤٣ .
- ٥٦/ يُنظر: شرح الكافية: ٣٦٩/٤، التناوب في المعنى: ٢١٥ .
- ٥٧/ يُنظر: الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، خلود العمَّوش، عالم الكتب الحديث - الأردن،
ط١، ٢٠٠٨م : ٤١ .
- ٥٨/ يُنظر: الطَّواهر النحويَّة القرآنيَّة في جهود المحدثين دراسة وتقييم، د. ميثاق حسن عبدالواحد، المطبعة العالمية
الحديثة - النَّجف الأشرف، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٢٠م : ٩٠-٩٢ .
- ٥٩/ يُنظر: معالم التَّنزيل: ١٤٦/١، البحر المحيط: ٤٩٠/١، التناوب في المعنى: ٢١٩ .
- ٦٠/ يُنظر: الطَّواهر النحويَّة القرآنيَّة في جهود المحدثين: ٩٢-٩٣ .
- ٦١/ يُنظر: مفاتيح الغيب: ١٥٢/١٤، البحر المحيط: ٣٥٢/٣-٣٥٣، التناوب في المعنى: ٢٢٠ .
- ٦٢/ يُنظر: التناوب في المعنى: ٢٢٠ .
- ٦٣/ يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢٢ .

- ٦٤/ يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٩٥/٤ ، شرح التسهيل: ٣٥٤/٣ ، أضواء البيان: ٢٩٦/٥ .
- ٦٥/ يُنظر: أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مُشرف بن أحمد جمعان الزهراني، مؤسسة الرِّيان - بيروت، ط١، ٢٠٠٩م : ٤٤٥ .
- ٦٦/ يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٣٤٠ (ربو) ، ٧٨٧ (نبت) .
- ٦٧/ يُنظر: الجنى الداني: ٦٢ ، التناوب في المعنى: ٢٢٥ .
- ٦٨/ يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٧١ (حوا) .
- ٦٩/ يُنظر: التَّحْرِيرِ والتَّنْوِيرِ ، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، ط١، ١٩٨٤م : ٢٧٩/٣٠ .
- ، التناوب في المعنى: ٢٢٨ .
- ٧٠/ يُنظر: مجاز القرآن ، أبو عبيدة مَعْمَر بن الْمُثَنَّى (ت٢٠٩هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ : ٢٩٥/٢ ، مفردات ألفاظ القرآن: ٢٧١ (حوا) .